

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٢٣

الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	الرئيس أباري/السيد عثمان	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شوماكوف
	إستونيا	االسيدة ليغا بيسكوب ٧
	أيرلندا	السيد غالغر
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة دجونس
	الصين	السيد ليانغ غينهزو
	فرنسا	السيدة غولدستين
	فييت نام	السيد هو تي نام فان
	كينيا	السيدة مويغاي
	المكسيك	االسيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أتلي
	النرويج	السيدة ترانوي
	الهند	السيد سيتيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ماكليغوت

جدول الأعمال

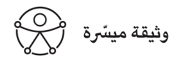
صون السلام والأمن الدوليين

الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/2021/988)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه السرعة. سيبدأ الضوء الأحمر على طوق الميكروفون في الوميض بعد مرور أربع دقائق لحث المتحدثين على اختتام بياناتهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ أخي العزيز السفير عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أعرب عن تقديرنا لمبادرة النيجر بعقد مناقشة اليوم المفتوحة.

إننا ثابتون في التزامنا بالتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ ونعتقد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تظل هي المنصات ذات الولاية الأصلية للتصدي لأزمة المناخ بجميع مظاهرها وإمكانية إيجاد الحلول اللازمة للقيام بذلك. غير أنه بالنظر إلى أن تغير المناخ معترف به على نطاق واسع باعتباره مضاعفا للخطر ومحركا للنزاعات التي تؤثر على السلام والاستقرار في عدة مناطق على الصعيد العالمي، من المهم التعامل مع الصلة المتزايدة بين الإرهاب وتغير المناخ والأمن.

ومن الواضح بجلاء أن الإرهاب الدولي تهديد للسلم والأمن الدوليين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد بذل المجتمع الدولي في ذلك الصدد جهودا واضحة وملموسة في الرد الجماعي على الإرهاب الدولي من خلال عدد لا يحصى من قرارات المجلس القائمة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وظلت مصر تدعو دائما، إدراكا منها لتلك الحقيقة، إلى تعاون دولي أقوى للتصدي لهذا التهديد.

ويشكل الإرهاب وتغير المناخ كلاهما تحديا عالميا رئيسيا عابرا للحدود. وعلاوة على ذلك فإن الترابط بين الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي، من ناحية، والظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف، من ناحية أخرى، واضح. وتوفر العلاقة بين التداعيات المتصلة بتغير المناخ، مثل ندرة المياه وارتفاع منسوب مياه البحر والتصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وغير ذلك من الظروف المؤدية إلى الإرهاب، بما في ذلك الفقر والبطالة، أرضا خصبة للتجنيد وزرع نزعة التطرف من قبل الإرهابيين. وهذا يؤدي إلى تهديد متعدد الأبعاد للأمن البشري.

وتواجه أفريقيا ضغوطا غير مسبوقة بسبب مختلف الظواهر الجوية الشديدة المتصلة بتغير المناخ. وتشمل تلك الأحداث الفيضانات المفاجئة والأمطار الغزيرة وحرائق الغابات والانهيارات الأرضية وموجات الجفاف الشديد التي تتسبب جميعها في حالات تشريد وهجرة وخسائر في الأرواح لآلاف الأشخاص. وفي ذلك السياق، يمكن اعتبار الارتفاع الأخير في الأنشطة الإرهابية في مناطق مختلفة من القارة مثالا حيا على كيفية استغلال المنظمات الإرهابية للتحديات الناجمة عن تغير المناخ لتوسيع أنشطتها وعملياتها. وفي ضوء ذلك تعتقد مصر أنه ينبغي أن تنسق جهود مكافحة الإرهاب وأن يتم التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ بطريقة تعزز استجابتنا الجماعية وإجراءاتنا الموحدة للتصدي لجميع تلك العوامل إلى جانب تلك التهديدات الخطيرة.

وستمكن تلبية احتياجات البلدان النامية للتكيف مع المناخ في ذلك الصدد من إحداث أثر وقائي ضد الإرهاب. وفي بعض الحالات المعقدة، لن تعالج النهج التقنية البحتة للتكيف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في النزاع. ولذلك، ينبغي أن يشمل التكيف المراعي للنزاعات الذي يتجاوز الاستجابات التقنية مشاريع متعددة التخصصات لبناء قدرة شاملة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ وما يتصل بذلك من تهديدات أمنية.

وختاما، لا تزال مصر ملتزمة تماما بمعالجة مسألة الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تتطلع مصر إلى استضافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٢٢ التي سنواصل خلالها عملنا العالمي نحو تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بتغير المناخ بغية تحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان النامية مع ضمان سلامها وأمنها واستقرارها وازدهارها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر مالطة النيجر على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، التي تركز على ظاهرتين ميزتا العالم المعاصر.

تدين مالطة بشدة الهجوم على قافلة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونقدم تعازينا الخالصة لأسر الضحايا. ونشدد على أهمية ضمان سلامة وحماية حفظة السلام الذين يعملون في ظل ظروف صعبة.

إن التهديدات التي يشكلها الإرهاب وتغير المناخ متعددة الأبعاد ولها تأثير طويل الأمد على مجتمعاتنا واقتصاداتنا والبيئة المحيطة بنا. فهي تهدد السلم والأمن الدوليين وتتطلب استجابة عالمية متضافرة. وقد أسهمت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إسهاما فعالا في إنشاء إطار عالمي يدعم جهود المجتمع الدولي في تحليل خطر الإرهاب والتصدي له. وقد عزز القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية قدرتنا على تقييم ذلك التهديد والاتجاهات الحالية وتكييف استجاباتنا في مجال السياسات. ويساعد هذا العمل الدول الأعضاء على تحديد الثغرات وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداتان لا غنى عنهما تدمجان جهودنا لمكافحة الإرهاب في جميع ركائز الأمم المتحدة.

وقد أبرزت التطورات الأخيرة في مجال مكافحة الإرهاب الدور الذي تؤديه التكنولوجيا الجديدة في نشر الأيديولوجيات العنيفة. وقد تأثرت أيضا الجهود الرامية إلى تغيير اتجاهات وأنماط انتشار التطرف العنيف بالقيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. ونعتقد أن التعاون المتعدد الأطراف يظل حيويا لتمكين الدول الأعضاء من الاستجابة لذلك الواقع المتغير. وخلال العام الماضي، شهدنا زيادة في الهجمات والنشاط الإرهابي مع اتجاه تصاعدي في أفريقيا على وجه الخصوص. وهذا أمر يثير القلق ويستحق الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي.

وثمة مسألة أخرى تهمنا جميعا وتتطلب استجابة حازمة وموحدة من المجتمع الدولي، وهي تغير المناخ. وقد عززت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فكرة كون تغير المناخ عاملا مضاعفا للخطر. ويمكن أيضا ربط النشاط الإرهابي، ولا سيما في منطقة الساحل، بالعوامل المناخية. وعندما يقترن تغير المناخ بالنمو السكاني المستدام، يمكن أن تؤثر الفيضانات أو الجفاف سلبا على الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم المنافسة على الموارد المتضائلة. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى اضطرابات، وفي نهاية المطاف إلى فراغ تستغله الجماعات الإرهابية. وهذا بدوره يمكن أن يسهم أيضا في مزيد من التدهور البيئي في وقت لاحق. وللتصدي الكامل للتفاعل بين تغير المناخ والإرهاب، نحتاج أيضا إلى النظر في مسألتي القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المطّرد. ففي كثير من الأحيان، من المرجح أن يتم تجنيد الأفراد للانضمام إلى جماعة إرهابية للحصول على مصدر بديل محتمل للدخل.

ولا يؤثر تغير المناخ على الجميع بنفس القدر، ولا سيما النساء والفتيات، وعندما يقترن بآثار الإرهاب والتطرف العنيف، يمكن أن يؤدي إلى عواقب مدمرة. ولمواجهة هذه التحديات الملحة، يجب أن تسمع أصوات النساء. وتقع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم الجهود الرامية إلى كفالة حدوث ذلك. ويجب أن نهيئ الظروف في الميدان التي تفضي إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات في التصدي لتحديات مثل تغير المناخ والإرهاب.

وسيظل تغير المناخ شاغلا أمنيا إذا ما ساد التقاعس عن العمل، وسيتحمل من هم في الخطوط الأمامية تكلفة غير مسبوقة، ولا سيما البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولهذا السبب، إذا

عهد إلى مالطة بالعمل في المجلس للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، فإنها ستجعل المناخ والأمن أحد المواضيع ذات الأولوية. وتشكر مالطة أيضا أيرلندا والنيجر على عملهما القيم بشأن مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن، ويسرنا أن نشارك في تقديمه. ونتطلع إلى أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار المهم هذا في الأسبوع المقبل.

وينبغي أن تتماشى أي استراتيجية لمنع الإرهاب أو مكافحته مع جهودنا الجماعية للتصدي لتغير المناخ بطريقة شاملة واستباق آثاره والتخفيف من حدتها. وينبغي أن يقودنا التفاعل بين المناخ والإرهاب إلى تحديد الحلول بطريقة منسقة لهذه القضايا التي تبدو منفصلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد مانالو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** نهنئ النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن.

والفلبين، بوصفها دولة أرخبيلية، تعتبر العلاقة بين المناخ والأمن مسألة وجودية حيوية. ولدينا العديد من المناطق الساحلية المنخفضة والمجتمعات المحلية المهددة باستمرار بالاضطرابات الجوية الناجمة عن تغير المناخ. والتصدي للإرهاب تحد هائل في حد ذاته. ويمكن لتغير المناخ، مقترنا بالإرهاب، أن يزيد من حدة التوترات القائمة منذ أمد بعيد وأن يؤدي إلى تفاقم الدوافع التقليدية للنزاع مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والسياسات الداخلية غير المدروسة والتدخل الأجنبي. ويمكن للكوارث المناخية أن تضعف الدول، وهي حالة يمكن للإرهابيين اغتنامها لتحقيق أهدافهم. وأود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، إن وضع استراتيجيات أفضل لتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها أمر مهم بالنسبة للكوارث المتصلة بالمناخ. وفي حين تطلق الفلبين أقل من نصف الواحد في المائة من الانبعاثات العالمية، فإننا حددنا الهدف الوطني الأكثر جرأة خلال الدورة السادسة والعشرين الأخيرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك بالالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧٥ في المائة في عام ٢٠٣٠. كما أننا نقوم بتنفيذ وتحسين خطة شاملة للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وإدارتها.

ثانيا، التعاون الدولي أمر لا غنى عنه. فتغير المناخ لا يعرف حدودا، وليست لدينا السيطرة على ما يتم من أفعال أو امتناع عن الفعل خارج حدودنا. ومن الضروري تعزيز أوجه التآزر بين الدول من خلال تعميق التعاون الدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك الفلبين في المساعدة الإنسانية التي تقدمها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي عززت تعاونها تمشيا مع نهج "رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة واستجابة واحدة". وعلى الصعيد العالمي، نحن ملتزمون بإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وباتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ثالثا، هناك حاجة إلى الاستفادة من القانون الدولي. وتأثير تغير المناخ على إقامة الدولة والأمن هو تأثير بعيد المدى. ويشمل ذلك فقدان الأراضي ونزوح السكان وما يصاحب ذلك من توترات في سبيل الحصول على الموارد ومصادر الرزق والخدمات. وفيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، تؤيد الفلبين عمل لجنة القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ استمرار حيازة واضع اليد، وهو مبدأ يشجع تعيين الحدود البحرية الدائمة. والاستقرار القانوني والأمن واليقين وإمكانية التنبؤ بالقانون الدولي تجعل منه نهجا جديرا بالترحيب.

رابعا، ينبغي أن تتلقى البلدان المتضررة من تغير المناخ، مثل الفلبين، الدعم والموارد التي تحتاج إليها من أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن أزمة المناخ، لتمكيننا من تخصيص المزيد من مواردنا الوطنية لمعالجة الدوافع التقليدية للنزاعات.

وأخيرا، هناك حاجة إلى تحصين الهياكل وتصحيح مواطن الضعف التي تتحمل الآثار الأولية للأحداث المتصلة بالمناخ، والتي يمكن أن تستفيد منها جهات فاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين. ويجب أن تشمل استراتيجيات وخطط عمل مكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية جوانب من تغير المناخ.

وأود أن أؤكد على أن مجلس الأمن ينبغي أن يركز على النظر في المسائل الأمنية الناجمة عن تغير المناخ والإرهاب وأن يمتنع عن تناول قضايا المناخ التي تعالجها بالفعل محافل مثل اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ. وهناك حاجة إلى أن يدرس المجلس بعناية الديناميات بين تغير المناخ والإرهاب. ومن الأهمية بمكان أيضا، لدى التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، أن تشارك جميع الدول الأعضاء في تقرير الآليات والأطر القانونية التي قد تضعها الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وينبغي أن تؤخذ هذه النقاط في الاعتبار في أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بشأن المسألة قيد النظر.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): سويسرا تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونثني على النيجر على إسهامها المهم في عمل مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين.

وتحديات مكافحة الإرهاب وتأثير تغير المناخ على السلام والأمن في منطقة الساحل معقدة وتتطلب استجابة متضافرة. وقد أكدت زيارة المجلس الأخيرة إلى مالي والنيجر على ذلك. وقد أثرت الكوارث المتصلة بالمناخ على ما يقرب من ٤ بلايين شخص في جميع أنحاء العالم على مدى العقد الماضي. ولن يستمر هذا الدمار إلا في الانتشار. ويمكن للمجلس أن ينشئ إطارا متسقا للعمل في هذا الصدد باعتماد مشروع قرار مواضيعي، ترحب به سويسرا. وسويسرا تؤيد البيان الذي سيدلي به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نبرز ثلاثة مجالات عمل للمجلس.

أولا، الكوارث الطبيعية التي تفاقمت بفعل تغير المناخ تسبب بالفعل قدرا كبيرا من الاضطراب، بما في ذلك تشريد الأشخاص، مما يمكن أن يسبب التوتر والنزاع. وقد تحملت النساء والأطفال وأضعف الفئات آثارها بشكل غير متناسب. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات تستند إلى القانون الدولي وسيادة القانون لمعالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ. وبصورة عامة، لا يزال من المهم الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بحيث لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية للحد من تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها وتمكين الشعوب من التكيف مع تغير المناخ.

ثانيا، يؤدي تغير المناخ دور عامل مضاعف للخطر. وترحب سويسرا بكون عدة بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة، بما في ذلك في منطقة الساحل، أدرجت آثار تغير المناخ في ولاياتها. وينبغي إدراج المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ على نحو كاف وأكثر منهجية في ولايات عمليات حفظ السلام، وكذلك في سياق انتقال وانسحاب العمليات. لتحقيق ذلك ينبغي للمجلس أن يزيد الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار منظومة الأمم المتحدة فضلا عن الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ويعزز العمل مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية النُهج الجديدة التي يمكن أن توجه عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، تراعي خطة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالسلام والأمن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

ثالثا، إن للمجلس دورا يؤديه في كسر الحلقة المفرغة للنزاع وظهور الإرهاب والتطرف العنيف. وتدين سويسرا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله. ومن الأهمية بمكان وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في امتثال صارم للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعند وضع هذه التدابير، يجب على المجلس أن يكفل على وجه الخصوص ألا يكون لها أثر سلبي على الأنشطة الإنسانية.

وتظل سويسرا، بصتفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن، ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلم والأمن. وسنواصل المشاركة بنشاط لضمان أن يعيش الناس في أمن وكرامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر لكسمبرغ رئاسة النيجر لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن. كما نشكر الأمين العام ورئيس النيجر ورئيسي مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد على إرشاد المناقشة بإطلاعنا على آرائهم.

تؤيد لكسمبرغ تماما البيانين الذين سيدلَى بهما باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن والمراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أضيف بعض المالحظات بصفتي الوطنية.

وتقيم الدراسات العلمية المتعمقة بصورة متزايدة علاقة سببية بين استنفاد الموارد الطبيعية الذي تسارع بشكل خاص بسبب تغير المناخ والتوترات الناشئة في عدة مناطق من العالم. وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، وفي سياق النمو السكاني وازدياد محدودية فرص الحصول على الموارد الطبيعية، يؤدي تغير المناخ إلى زيادة ضعف السكان. وتشير التقديرات إلى أن درجات الحرارة ترتفع بمعدل أسرع ب ١,٥ مرة في منطقة الساحل منها في بقية أنحاء العالم.

ويسهم تغير المناخ في ندرة الأراضي الخصبة وموارد المياه، ويسهم بالتالي في زيادة التنافس بين المجتمعات المحلية على الحصول على تلك الموارد، مما يضاعف من حدة التوترات وخطر نشوب النزاع في منطقة هشة إيكولوجيا. ومن شأن منح سكان الريف الحصول على حقوقهم في أراضيهم الزراعية والرعوية حتى يتمكنوا من الاستثمار فيها وزراعتها على نحو مستدام، فضلا عن مساعدتهم على استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، أن يسهما ليس في منع نشوب النزاعات فحسب بل أيضا في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. إن معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل هي السبيل الوحيد بالنسبة لنا للتوصل إلى حلول دائمة.

وهناك أدلة ثابتة على أن الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل تستهدف أكثر شرائح المجتمع تهميشا لتجنيد المقاتلين الشباب. وتتطلب معالجة هذا التحدي اتخاذ إجراءات من قبل المجتمع الدولي على مستويين: أولا، يجب أن يدعم إنشاء مؤسسات فعالة وديمقراطية لضمان الإدارة الشاملة والمنصفة للموارد الطبيعية. ثانيا، يجب أن يواصل الالتزام ببناء قدرات قوات الأمن لتمكين الدول المتضررة من مكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية. وتساهم لكسمبرغ في ذلك الجهد المزدوج. وتعمل لكسمبرغ، بوصفها شريكا رائدا في دعم قطاع المياه والصرف الصحي في النيجر، مع السلطات النيجرية لتعزيز خدمات المياه العامة الشاملة في المناطق الهشة من خلال اتباع نهج ينطلق من القاعدة بتقديم المساعدة في تعزيز المؤسسات على المستوى المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، نخطط، بالتعاون مع المعهد الأوروبي للسلام والعديد من الجهات الفاعلة المحلية، لدعم مشروع في منطقة ليبتاكو – غورما على الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر لدراسة نماذج مختلفة لإدارة الموارد الطبيعية وتحديد عوامل النجاح الحاسمة لدعم تطبيقها في أماكن أخرى.

ونظرا للصلة التي لا يمكن إنكارها بين الآثار الضارة لتغير المناخ والسلم والأمن الدوليين، نرى أن من الضروري أن يأخذ مجلس الأمن وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الاعتبار الآثار الأمنية لتغير المناخ في تحليلاتها وإجراءاتها.

وتحث لكسمبرغ، على غرار كثير من الدول الأعضاء، المجلس على إيلاء الاهتمام الواجب للصلة بين المناخ والموارد الطبيعية والأمن. ونرحب في ذلك الصدد بمشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن الذي قدمته أيرلندا والنيجر. لقد قررت لكسمبرغ أن تشارك في تقديم مشروع القرار الهام هذا، الذي نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماده قريبا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، وهي مجموعة تضم نحو ٦٠ عضوا من جميع مناطق العالم يوحد بينهم شاغل مشترك.

يعدُّ تغير المناخ التحدي الرئيسي في عصرنا. وتسبب آثار تغير المناخ، في جملة أمور، تحديات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار والرخاء، والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، بل حتى لوجود الدول والحياة المادية لمواطنيها في بعض الحالات. لذلك نرحب ترحيبا حارا باهتمام مجلس الأمن المتزايد بذلك التهديد، ونعرب عن امتناننا للنيجر بصفته رئيس المجلس لعقد هذه المناقشة الهامة.

وتعدُّ الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ معلما هاما حيث اجتمع العالم للحد من الاحترار العالمي. ويجب علينا جميعا أن نثابر الآن ونضاعف جهودنا للحفاظ على مستوى ١,٥ درجة مئوية. وفي الوقت نفسه من الواضح أن المناخ يتغير بالفعل وأن آثار تغير المناخ أصبحت واضحة

في جميع أنحاء العالم. وبغض النظر عن أفضل الجهود التي نبذلها في مجال التخفيف ما يزال يتعين علينا أيضا الاستعداد للآثار السلبية لتغير المناخ. ويجب علينا على وجه الخصوص، أن نفعل المزيد لزيادة قدرة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ ومنع آثاره من المساهمة في زعزعة استقرار البلدان والمناطق بأسرها، مما يهدد بالمساهمة في سياقات محددة في نشوب نزاعات مسلحة جديدة وتفاقم النزاعات القائمة والمساعدة في تهيئة أرض خصبة للإرهاب والتطرف العنيف. وإن لمجلس الأمن دورا حاسما في هذا الصدد.

وعلى وجه الاستعجال يتطلب بناء نظم قادرة على التكيف مع تغير المناخ ودعم السلام والاستقرار جهدا دوليا أكثر تضافرا. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي القوية وبالقرار التاريخي الأخير بشأن تغير المناخ الذي اتخذته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب على منظومة الأمم المتحدة برمتها أن تتصدى لهذا التحدي في جميع المنتديات المعنية وفي إطار جميع الولايات ذات الصلة. وتؤدي الأمم المتحدة بالفعل عملا هاما لتحقيق ذلك الهدف. وتعزز آلية الأمن المناخي قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن من خلال التعاون الفعال بين الوكالات. ويدعو تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982) بحق إلى زيادة التركيز على آثار تغير المناخ على السلام والأمن.

وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك الاعتراف بآثار تغير المناخ عند النظر في عدد متزايد من الولايات لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد أثبت عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، المؤلف من أعضاء المجلس، مدى أهمية دوره في إرشاد عمل المجلس. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان اتباع نهج أكثر تنظيما ومنهجية، وإيجاد الأدوات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها في منع وحل النزاعات التي تسببها آثار تغير المناخ، جزئيا على الأقل.

لذلك نرحب ترحيبا حارا بمشروع القرار المواضيعي المعروض علينا. ونحث المجلس على اعتماده بسرعة. ومن شأن ذلك أن يوفر الإطار الذي تمس الحاجة إليه لترجمة المقترحات التي تقدمت بها مجموعة الأصدقاء مرارا وتكرارا إلى إجراءات ملموسة من شأنها أن تعزز تقييم الأمم المتحدة للمخاطر وبناء القدرات والاستجابة التشغيلية.

ويشكّل تغير المناخ تهديدا للسلم والأمن الدوليين لا يمكن لأي دولة أن تواجهه بمفردها. ويجب علينا أن نعمل معا الآن ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أن يعتمد مشروع قرار يمكنه من التصدي للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ على السلم والأمن على نحو متزايد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ومنحنا الفرصة للمساهمة في هذه المناقشة المعقدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما أبرز تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982)، فإن تغير المناخ يسهم في عدم الاستقرار ويؤثر على سبل العيش والوصول إلى الموارد واتجاهات التنقل البشري. ومن أجل استجابة فعالة، يجب أن تعمل ركائز الأمم المتحدة المتمثلة في حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن معا بشكل أوثق على جميع

المستويات. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى الروابط بين تلك المسائل وعدم المساواة بين الجنسين، أو ضرورة الاستمرار في إشراك الشباب في المناقشات وعمليات صنع القرار، نظرا لأنهم سيشعرون بآثار تغير المناخ أكثر من غيرهم. وما زلنا نشجع على وضع أساس معلوماتي شامل لدمج عوامل الخطر المناخي والبيئي إدماجا كاملا في تقييم وإدارة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك تغذية نزعة التطرف للتحول للإرهاب والتطرف العنيف.

ونود أن نكرر تأكيد تأييدنا لاعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن المناخ والأمن. وهذه فرصة للمجلس لتعزيز قدرته على فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها، في إطار ولايته. وفي ذلك السياق، نشيد أيضا بعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تخطو خطوات هامة من خلال آليتها للأمن المناخي نحو إدماج الاعتبارات المناخية والأمنية في تحليلها وتخطيطها وتنفيذها في البعثات الميدانية. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل على اتخاذ تدابير طموحة للتخفيف والتكيف في بعثاتها الميدانية.

ويمكن منع المخاطر من التحول إلى كوارث من خلال بناء القدرة على الصمود. وكجزء من الاتفاق الأخضر الأوروبي، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود والحد من الضعف من خلال استراتيجية جديدة أكثر طموحا للاتحاد الأوروبي بشأن التكيف مع تغير المناخ، والتي تم اعتمادها في وقت سابق من هذا العام. وفي هذا الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامهم بمواصلة مراعاة العوامل والمخاطر المناخية والبيئية في مشاركتنا الاستراتيجية مع البلدان الشريكة والعمل على اتخاذ تدابير وقائية مثل نظم الإنذار المبكر. وهذا أمر وثيق الصلة بعملنا مع الشركاء الأفارقة، تمشيا مع استراتيجياتنا لمناطق مثل الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

ويعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع البلدان الأفريقية لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية. ومن الأمثلة الجيدة على أنشطتنا في مجال العلاقة بين المناخ والأمن مشروعنا ”FREXUS“ بشأن تحسين الأمن والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في سياق هش من خلال العلاقة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في مالي والنيجر وتشاد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي استكشاف سبل تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التصدي لتلك التحديات الحاسمة.

وأخيرا، يجب أن نضمن أن عملية صنع السياسات تستند إلى الأدلة. ونشدد على أهمية مواصلة تحليل العلاقة بين العوامل المناخية والإرهاب لضمان أن سياساتنا تأخذ في الاعتبار تجارب المجتمعات الأكثر تعرضا للخطر وألا تؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب أن تكون لدينا الأدوات الأنسب لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. ويعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن استعدادنا لزيادة الإسهام في هذا الموضوع الهام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تضامني ودعمي للنيجر وللقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ضوء الهجمات الإرهابية التي ارتكبت يوم الأحد الماضي. كما أتقدم بأحر التعازي لأسر حفظة السلام الذين سقطوا ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

تشكر إيطاليا النيجر على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، وتؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ألمانيا، باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تشكل الآثار السلبية لتغير المناخ تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونحن جميعا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لزيادة اهتمام مجلس الأمن بالعلاقة بين المناخ والأمن وآثارها على الإرهاب. يشكل تغير المناخ مضاعفا للتهديد له آثار بيئية واقتصادية سلبية، تفاقم

مواطن الضعف الاجتماعي القائمة. إن زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة في أجزاء كثيرة من العالم يؤدي إلى الحد من قدرة السكان، ولا سيما أولئك في حالات النزاع المسلح أو العنف أو الهشاشة، على مواجهة الصدمات المناخية التي تترتب عليها عواقب إنسانية مأساوية. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النزاعات الداخلية ويحفز جزءا من السكان على الهجرة. وهذه الظواهر، حتى وإن لم تكن مرتبطة ارتباطا مباشرا بالإرهاب الدولي، تسهم في إيجاد أرضية خصبة للتطرف العنيف.

ولذلك، هناك صلة لا يمكن إنكارها بين تغير المناخ وتزايد انعدام الأمن. وفي العديد من مناطق القارة الأفريقية والشرق الأوسط، يترتب على تغير المناخ بالفعل آثار أمنية خطيرة. لقد أصبحت الأنشطة الإرهابية أكثر تواترا في البلدان التي تعاني من التصحر والتدهور البيئي. ومن أجل التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب وعواقبه السلبية المتزايدة في المناطق المتأثرة بتغير المناخ، من الضروري تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مناطق النزاع أو حالات ما بعد النزاع، لدعم توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين.

وتساهم إيطاليا في العديد من البرامج الدولية الرامية إلى بناء قدرة المجتمعات المتضررة من الإرهاب على الصمود، مثل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود، الذي يدعم المبادرات المحلية للتصدي لدوافع التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا قويا أن دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن يقتصر على المنظور العسكري. ويجب علينا، لدى صياغة الولايات الخاصة ببعثات حفظ السلام، أن ننتهج نهجا كليا يكفل تنفيذها في الميدان بطريقة فعالة ومستدامة، بما في ذلك من حيث آثارها البيئية. ولهذا السبب، أطلقنا في شباط/فبراير ٢٠١٨، بالاشتراك مع بنغلاديش، مجموعة الأصدقاء المعنية بقيادة الإدارة البيئية في الميدان، التي تكز على التخفيف من الأثر البيئي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم إيطاليا لتعزيز التعاون بشأن تغير المناخ والأمن ومكافحة الإرهاب داخل جميع أجهزة الأمم المتحدة، بدءا بمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت.

وشأننا شأن إيطاليا، نؤيد أيضا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ألمانيا، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، والمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ما فتئت العلاقة بين المناخ والأمن تكتسب مكانة بارزة في جدول الأعمال العالمي. فارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات الأكثر حدة، وفترات الجفاف الأطول، والندرة المتزايدة للموارد، تلحق بالفعل ضررا فادحا في العديد من البلدان. ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي أفريقيا، بما في ذلك مناطق الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

وعندما تضرب الأخطار المناخية، فإن الفئات الضعيفة تعاني من خسائر غير متناسبة. وعليه، فإن هذه الظواهر سبب جذري لتزايد عدم المساواة وحركات الهجرة، مما يعوق توفير الغذاء والماء والأمن ويزيد التوترات بين المجتمعات المحلية. كل هذه العوامل هي عوامل مضاعفة للمخاطر. وعندما يتفاقم الفقر والبطالة بسبب التنافس على الحصول على الموارد الشحيحة، يمكن للمنظمات الإرهابية استغلال هذه الظروف لأغراض التجنيد وتغذية نزعة التطرف. ولذلك يسهم تغير المناخ في إدامة حلقة مفرغة ولا يمكن التصدي له بالكامل إلا بمساهمة كل بلد وكفالة التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف. وتقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982) يدعو محقا إلى زيادة التركيز على آثار تغير المناخ على السلام والأمن.

وتؤيد البرتغال مشاركة مجلس الأمن بصورة أكثر انتظاما فيما يتعلق بالعلاقة بين المناخ والأمن. ولذلك نؤيد بقوة اعتماد مشروع قرار شامل بشأن المناخ والأمن، على النحو الذي طرحته أيرلندا والنيجر.

وفي هذا السياق، ينبغي لجهود بناء السلام أن تشمل عند تصميمها تعزيز قدرات البلدان على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وينبغي أن تواصل ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ووضع الاستجابات المناسبة، بما في ذلك أدوات منع نشوب النزاعات، وأن تأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية في عمليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر والتخطيط. وينبغي أن نواصل بذل الجهود للحد من البصمة البيئية لعمليات صنع السلام وأن نشجع أيضاً على إدراج الصلة بين المناخ والأمن في جداول الأعمال الأفقية للمجلس، مع التركيز بوجه خاص على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

وفي الختام، فإن التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ ومنع الإرهاب ومكافحته من أجل صون الأمن الدولي يتطلب منظوراً واسعاً ومبتكراً، سواء من جانب فرادى البلدان أو من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل. وينبغي لمجلس الأمن، بالنظر إلى دوره التاريخي ومسؤولياته المحددة، أن يأخذ زمام المبادرة بحزم في ذلك الجهد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** تعرب الإمارات العربية المتحدة عن امتنانها للنيجر، وللرئيس محمد بازوم على وجه الخصوص، على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى التفاعل الحاسم بين تغير المناخ والإرهاب والتطرف. ونود أيضاً أن نتقدّم بالشكر لمقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيّمة.

إن الصلة بين تغير المناخ والإرهاب والتطرف تستدعي اتخاذ إجراءات. حتى وإن كان بشكل غير مباشر، فإن ثمة صلة بين الآثار المناخية – من الهجرة إلى البطالة – وبين مشاعر العجز والاستياء وفقدان الثقة في نظم الحكم، ما يُسهم في تجنيد الإرهابيين. وعلاوة على ذلك، هناك بالفعل أمثلة على أن الضغوط المناخية والإرهاب يخلقان معاً جيوباً من الأقاليم غير المستقرة التي تشكل منطلقاً لشن الهجمات الإرهابية ويخلفان آثارا تراكمية، مثل التنافس على الموارد، على طائفة واسعة من البلدان. وبالنظر إلى ذلك التهديد عبر الوطني، نود أن نسلط الضوء على إجراءين محتملين لمجلس الأمن.

أولاً، من شأن تعزيز جمع البيانات المتعلقة بالأمن المناخي وتحليلها أن يساعد على توجيه أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الأخرى في تصديهم للتهديدات، بما في ذلك تحسين قدرات الإنذار المبكر. ومن شأن الخطوات المتواضعة نسبياً المتمثلة في تقديم التقارير في شكل موحد إلى المجلس وتعزيز القدرة التحليلية داخل البلدان تمكين المجلس من التصرف بفعالية أكبر. ومع ذلك، يجب أن نضمن إعطاء الأولوية للإبلاغ والموارد في الحالات التي يكون للمناخ فيها صلة واضحة.

ثانياً، يجب أن تراعي الإجراءات المتعلقة بالمناخ وبمكافحة الإرهاب في عمل المجلس نوع الجنس والعمر. فهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج التي تمكّن من الصمود والانتعاش وتلبي الاحتياجات الكاملة للسكان المتضررين. إن الحصص ومستشاري الشؤون الجنسانية وشؤون الشباب والمؤشرات الجنسانية والعمرية والمجالس الاستشارية للنساء والشباب، كلها أدوات مثبتة الفعالية من بعثات الأمم المتحدة للسلام، وهي تضمن استيعاب الجميع. كما يجب على مستشاري الأمن المناخي في بعثات السلام، بطبيعة الحال، أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المكلفين بمهام استشارية، مثل مستشاري الشؤون الجنسانية، لضمان وضع استراتيجيات متسقة للتواصل والحماية.

بيد أنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن الأمن المناخي يتطلب بطبيعته مشاركة منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد، على سبيل المثال، على الصلة بين انهيار المجتمعات المحلية الهشة المنتجة للغذاء وبين زيادة انعدام الأمن، بما في ذلك التطرف العنيف والإرهاب. ويتعين على الدول الأعضاء أن تشجع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والجهات الفاعلة الأخرى على زيادة ميزانياتها وبرامجها لتلك المجتمعات زيادة حادة. وبالمثل،

نأمل أن نرى الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب تدرج الضغوط المناخية بوصفها عاملاً عند النظر في تقديم المساعدة للإنذار المبكر وبناء القدرات في البيئات الهشة.

بيد أن مسؤولية تلك الجهات الفاعلة عن أجزاء كبيرة من الاستجابة للأمن المناخي لا تقلل من الحاجة الملحة إلى أن يضطلع المجلس بدوره في القيادة. وتعزز هذه المناقشة المفتوحة أهمية التوصل إلى قرارات قائمة على توافق الآراء بشأن الأمن المناخي. ونرى مبدأين أساسيين وراء السعي إلى إيجاد حل: أولاً، تحسين التحليلات المحددة السياق والتقارير المقدمة إلى المجلس بشأن بنود جدول الأعمال التي يشكل المناخ عاملاً هاماً فيها، وثانياً، زيادة الدعم الدولي لتدابير التصدي لتغير المناخ بناء على طلب الحكومة المتضررة.

ونحن متفائلون بأن جميع أعضاء المجلس يمكنهم دعم تلك المبادئ، وملتزمون بمواصلة العمل على تأطير الأمن المناخي واتخاذ إجراءات بشأنه بطريقة يمكن للمجلس بكامل هيئته أن يقبلها، دون التضحية باحتياجات المجتمعات والمناطق الضعيفة. ومن شأن توجيه نداء بالإجماع من أجل اتخاذ إجراءات من جانب هذا الجهاز القيّم على السلام والأمن الدوليين أن يبعث برسالة قوية. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتحقيق توافق في الآراء يسمح بإحراز تلك النتيجة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تتقدم جمهورية السلفادور بالشكر إلى النيجر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

لا تخفى على بلدي التحديات التي يفرضها تغير المناخ وآثاره الضارة التي تؤثر على البيئة والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ونوعية الحياة، مما يولد معدلات أعلى من الضعف وعدم الاستقرار بين السكان. ويمكن أن تُؤدي هذه الحالة، إن لم تُعالَج في الوقت المناسب، إلى عنفٍ وعدم استقرار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتفضي هذه الظروف إلى تنامي وتعزيز الجماعات الإرهابية التي تمثل أيضاً خطراً على السلام والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تحديات يجب التصدي لها مع مراعاة الصلة مع العوامل الهيكلية الأخرى التي تؤثر على البيئة والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعية حياة جميع البشر.

ولذلك، فإن تغير المناخ ومكافحة الإرهاب أمران مترابطان رغم أنهما يبدوان ظاهرتين منفصلتين للوهلة الأولى، وهم يهددان تطلعات بلدان العالم إلى السلام والأمن، فضلاً عن الجهود المبذولة لتهيئة بيئة سليمة وصحية ومستدامة. وتكرر السلفادور، بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، التزامها ودعمها للمبادرات التي تعزز السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلاً عن المبادرات الأخرى الهادفة إلى تعزيز عمليات حفظ السلام التي تدعم العمليات السياسية وعمليات تحقيق الاستقرار.

ويسلّم بلدي أيضاً بأن العديد من المناطق التي تشهد حالات نزاع تواجه العنف وعدم الاستقرار ويجب عليها أن تواجه أيضاً، في بعض الحالات، العواقب الناجمة عن الجفاف والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات وإزالة الغابات، وهي غيض من فيض من الظواهر الطبيعية التي تزيد من تفاقم أوضاعها.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يُعرب عن قلقه البالغ إزاء أعمال الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية عبر الوطنية التي تولد المعاناة وتسفر عن العديد من الخسائر في الأرواح، ولا سيما في صفوف الفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والمهاجرين وذوي الإعاقة. ولهذا السبب، تدعو السلفادور المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الرامية إلى التماس حلول ملموسة لتلك القضايا المدمرة من خلال التعاون الدولي.

ومما لا شك فيه أننا نرى كيف يزداد الإرهاب في غياب اتفاقات فعالة وعدم القدرة على معالجة الأسباب الكامنة والتعقيدات الاجتماعية والسياسية، وكذلك بسبب ترابطه مع الآثار الضارة الناجمة عن تغير

المناخ. وفي هذا الصدد، يجب الاعتراف بهذه التعقيدات من أجل اعتماد استراتيجيات فعالة تهدف إلى منعها.

وتحث السلفادور على دراسة الصلات العميقة بين الحقائق المناخية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الدولية على النحو الواجب وأخذها في الاعتبار في سياق الاستعراضات الجارية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكذلك في صياغة ولايات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يدعو بلدي إلى تعزيز آليات التعاون الدولي، من خلال منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق المباشر مع السلطات الوطنية والمحلية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى بشأن الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ.

وتعمل ملديف منذ وقت طويل، بوصفها دولة جزرية منخفضة، على مكافحة آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، وبعد أن واجهنا خطر الإرهاب والتطرف، تماما مثل العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، نقدر فرصة تبادل آرائنا هنا اليوم.

إن ملديف تقف في الخطوط الأمامية لتغير المناخ. ورغم أنها تتألف من أكثر من ١ ٢٠٠ جزيرة صغيرة في المحيط الهندي، وتمتد عبر خط الاستواء، فإن أعلى ارتفاع لدينا هو ستة أقدام فقط فوق مستوى سطح البحر. إن اقتصادنا وثقافتنا – بل حياتنا بأكملها – متمحورة حول محيطنا ومصائدنا وشعابنا المرجانية وشواطئنا الجميلة. لقد عشنا في هذه الجزر الرائعة في وئام مع الطبيعة لآلاف السنين، واليوم تعرض الآثار البشرية لتغير المناخ وجودنا نفسه للخطر. فآثار تغير المناخ، مثل ابيضاض الشعاب المرجانية وتحمض المحيطات والارتفاع العالمي في درجات الحرارة وما يقابل ذلك من ارتفاع في مستوى سطح البحر، تؤثر تأثيرا كبيرا على حياتنا. ويؤدي تغير المناخ إلى تغير أنماط الأمطار والرياح الموسمية اللازمة لمحاصيلنا الزراعية المحدودة. كما أن قطاع السياحة لدينا، ومصائدنا، وتنوعنا البيولوجي الغني، المسؤول عن أكثر من ٨٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠ في المائة من صادراتنا، تتأثر أيضا وتتضرر. إن حياتنا والأجيال المقبلة مهددة. فما هو العالم الذي سيرثه أطفالنا؟

إن أعباء تغير المناخ وما ينجم عنه من تدهور لمواردنا الطبيعية تلقي عبئا لا يحتمل على البلدان الصغيرة مثل ملديف، فتستهلك جزءا متزايدا من قدرتنا المالية والبشرية، ومياهنا النظيفة، ومرافقنا الصحية، وغذائنا، ومساكننا، والرعاية الصحية لدينا – وهي كل ما يلزم من الضروريات لوجود مجتمع سلمي دائم ومستمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أبرز أن النساء والأطفال غالبا ما يتحملون عبئا غير متناسب من تلك الآثار.

إن أسباب الإرهاب غالبا ما تكون معقدة. وتدرك ملديف أن آثار تغير المناخ، التي تضاف إلى آثار وقوع هجوم إرهابي، تؤدي دورا في شعور العديد من الناس باليأس والضعف. ولذلك اتبعنا نهجا يشمل المجتمع بأسره للتصدي لها من خلال استراتيجيتنا الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وينطوي ذلك على بناء مجتمع أكثر تماسكا، مع تعزيز مجتمعاتنا وتمكينها وزيادة قدرتها على الصمود. ويكافح خطاب الكراهية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل تعليم قيم الاحترام والقبول. ونعتقد أنه يجب أن تتاح لشبابنا الفرص لتحقيق إمكاناتهم الكاملة. وفي ظل مستقبل قاتم، تنشأ خيبة الأمل، مع احتمال نشأة التطرف. إن الإرهاب والتطرف العنيف مسألتان عالميتان ملحتان، ويجب أن نظل متحلين باليقظة في معالجة أسبابهما الجذرية، على الصعيدين المحلي والدولي.

فإذا استمرت المسائل الراهنة المتصلة بتغير المناخ والإرهاب، سنواجه مستقبلا من العنف المتزايد واحتمال انهيار المجتمعات. وستتجلى تلك الآثار المناخية بأشكال مختلفة في سياقات مختلفة – الجفاف أو الفيضانات أو الحرائق أو إزالة الغابات أو تآكل التربة أو

ارتفاع مستوى سطح البحر. وأيا كانت الآثار المحددة، فإن التنازع على الموارد، والهجرات الجماعية وغيرها من العواقب المترتبة على انهيار مناخنا، تدفع إلى التطرف.

وتدين ملديف الإرهاب بجميع أشكاله وتكرر تأكيد التزامها الثابت بالعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بطريقة منسقة وشاملة. وينبغي أن يكون ذلك نهجا متعدد الأبعاد ينطوي على بذل جهود محلية ودولية، لأن هذه المسائل تتجاوز الحدود الوطنية. ولتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف ودوافعه، بما في ذلك تغير المناخ. كما يجب أن نضع آليات إقليمية ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات والعمل معا لمعالجة هذا القلق المتزايد.

وبهذه الروح، ترحب ملديف بمشروع القرار الذي بادرت به النيجر وأيرلندا بشأن المناخ والأمن، ويسرها أن تنضم إلى مقدميه. فمشروع القرار خطوة أساسية في تحديد العمل الهام للمجلس بشأن العلاقة بين المناخ والأمن وفي اتخاذ خطوات لمواصلة كفالة استمرار نظر مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع في هذه الصلة الحيوية.

ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في هذه المسألة وبناء تفاهم مشترك وتوافق في الآراء.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة براندت (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلي بها باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. وأدلي بهذه الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى النيجر لتنظيمها مناقشة اليوم بشأن مسألة الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ.

يمكن القول إن أزمة المناخ هي التحدي الأكبر في عصرنا. فهي تهدد باقتلاع مجتمعات بأكملها من جذورها وبحفز نشوب النزاعات. ونرى بالفعل أن هذا يحدث في أجزاء مختلفة من العالم، كما هو الحال في منطقة الساحل. ونظرا لمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن، ترى مملكة هولندا أن لمجلس الأمن دورا واضحا عندما يتعلق الأمر بمعالجة الآثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ بطريقة أكثر فعالية ومنهجية. وعلى الرغم من الشعور بتأثير تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، فإنه يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المحرومة والمهمشة بالفعل. وعلينا أن نفهم بشكل أفضل أثره على تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التطرف وإيجاد أرض خصبة للإرهاب.

وتعتقد مملكة هولندا أننا بحاجة إلى إدماج الاعتبارات المناخية في عمل الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن في كل المراحل. وأود أن أبرز نقطتين بإيجاز.

أولا، يجب أن نركز على نهج الوقاية الشاملة. ففي أحيان كثيرة، تسترشد جهود مكافحة الإرهاب في الغالب بالبعد الأمني. ومن الواضح أن التهديدات الإرهابية الوشيكة تتطلب استجابة سريعة. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن ننظر إلى ما بعد التهديدات الوشيكة وأن نركز على الهدف الأطول أجلا المتمثل في الوقاية. ولهذا، فإننا بحاجة إلى نهج شاملة للوقاية، بما في ذلك بذل جهود أوسع نطاقا لبناء السلام تساعد المجتمعات المحلية والبلدان على بناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ، على أن تكون حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في صميم كل ذلك. وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية والمناخ والوقاية في نفس الوقت.

ثانيا، يجب أن نعزز قواعد المعارف. فبعض البلدان الأكثر تأثرا بالهجمات الإرهابية، مثل البلدان في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، هي أيضا من بين أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ، وكثيرا ما تفتقر إلى الوسائل والقدرات اللازمة للتصدي لهذا الأمر على نحو مناسب. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نفهم على نحو أفضل ما إذا كان الاستثمار في الحلول المناخية يمكن أن يؤثر على العوامل التي قد تدفع الأفراد إلى الانضمام للجماعات المتطرفة العنيفة أو دعمها، وكذلك على مسائل النزاع الأوسع نطاقا. وتحقيقا لهذا الغرض، ستنظم هولندا، إلى جانب ألمانيا، مؤتمرا في شباط/فبراير ٢٠٢٢ بهدف تحسين فهم ديناميات

التطرف العنيف في غرب أفريقيا. ونتطلع إلى مشاركة قوية وتحسين التنسيق والتعاون بشأن هذا الموضوع، لا سيما، بطبيعة الحال، من بلدان المنطقة ومعها.

وفي الختام، تستدعي المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ اهتمامنا المستمر. ولذلك ترحب مملكة هولندا بمشروع القرار المواضيعي بشأن هذه المسألة، الذي نفخر بمشاركتنا في تقديمه، ونتطلع إلى اعتماده من قبل المجلس، على أمل أن يتم ذلك يوم الاثنين. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء في هذا الشأن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة تهاوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود في البداية أن نهنئ النيجر على عقد هذه الجلسة الهامة جدا والحسنة التوقيت.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل ألمانيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن أزمة المناخ هي أحد أكبر التحديات في عصرنا، وهي أزمة معقدة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر، بوصفها عاملا مضاعفا للخطر، على السلام والاستقرار والأمن، مما يزيد من خطر الجوع والفقر. ولم تعد آثارها بالاحتمال البعيد، بل أصبحت واقعا حاضرا. وما من بلد بمنأى عن العواقب المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ. وفي اليونان وفي جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، تشكل حرائق الغابات الكارثية، وتناقص الموارد المائية، والجفاف الموسمي والفيضانات التي تطول مدتها بشكل تدريجي، تهديدا خطيرا لقطاعات مثل الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. وذلك هو السبب الرئيسي في إنشاء وزارة جديدة معنية بأزمة المناخ هذا العام لمعالجة جميع القضايا ذات الصلة بشكل شامل وكلي.

لقد أصبحت زيادة الطموح المناخي وتكثيف العمل المناخي مطلوبين الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل الحيلولة دون وقوع أسوأ السيناريوهات التي تنبأ بها العلماء. وكما أعلن رئيس وزرائنا في مداخلته في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، فإن خططنا لبيئة أنظف تشمل إغلاق جميع محطات الطاقة التي تعمل بالليغنيت (الفحم البني) بحلول عام ٢٠٢٨ على أبعد تقدير، وحظر البلاستيك أحادي الاستخدام في جميع أنحاء البلد اعتبارا من عام ٢٠٢١، وإزالة الكربون من قطاعات رئيسية مثل الشحن والسياحة، وتعزيز الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وتحويل جزرنا إلى مجتمعات خضراء مكتفية ذاتيا وحماية بحارنا وجبالنا بشكل أكثر كثافة من التدهور البيئي. وتؤيد حكومة بلدنا بقوة الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لاقتصاد الاتحاد الأوروبي المحايد مناخيًا بحلول عام ٢٠٥٠. وبالنسبة لنا، فإنه ليس مجرد التزام بل هو أيضا فرصة.

وبما أن التحديات المناخية والأمنية شاملة لعدة قطاعات، فمن الضروري اتباع نهج كلي لمعالجة أبعادها في نفس الوقت، وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى تحسين قاعدة معارفنا بما يؤدي إلى تحسين تقييم المخاطر ووضع سياسات أكثر فعالية على المستوى الميداني. وفي الوقت نفسه، يتعين إدماج الشواغل المتعلقة بأمن المناخ في نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات لمنع الأزمات في المستقبل بطريقة أكثر فعالية.

وينبغي لنا ألا ندع مجتمعات بأكملها في أضعف البلدان تقع فريسة للخطاب التحريضي للجماعات الإرهابية والمتطرفة. وفي ذلك الصدد، يجب إجراء أبحاث لتقصي الحقائق أكثر استفاضة لإقامة صلات بين ظهور الجماعات المتطرفة، كما هو مبين في الورقة المفاهيمية (S/2021/988، المرفق)، والأحداث المناخية الضارة التي تؤثر على نفس المناطق، ولا سيما في أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي الختام، إذا فشلنا في خفض الانبعاثات وبناء قدرتنا على التكيف، فإن تأثير تغير المناخ سيصبح أكثر حدة وسيؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ومن خلال الاستثمار في جهود القدرة على الصمود والتكيف مع التخفيف من آثار تغير المناخ وربط الإجراءات المناخية بشكل صريح اليوم بغد أكثر أمنا، سيمكننا تعزيز استجابتنا لتغير المناخ مع ضمان مستقبل أكثر أمنا وسلاما وازدهارا للسكان وكوكبنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا بيان الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا، كعضو في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، نؤيد تماما البيان الذي أدلي به اليوم باسم المجموعة.

لا يزال الإرهاب والتطرف يشكلان تهديدا رئيسيا للأمن والاستقرار والسلام. لا يوجد بلد أو منطقة خالية منهما. وقد أظهرت السنوات الأخيرة أن الظروف البيئية المتدهورة الناجمة عن تغير المناخ هي إحدى العوامل المسببة للإرهاب - والنزاعات بصفة عامة - في كثير من الحالات. والعلاقة بين تغير المناخ والفقر والإرهاب واضحة بشكل خاص في البلدان النامية عندما تكون مؤسسات الدولة هشة. ويهدد تغير المناخ استقرار العديد من مناطق العالم. وسيفاقم بشكل متزايد النزاعات على الموارد الطبيعية. وهذا بدوره يفتح المجال أمام تسلل المنظمات الإرهابية إلى الفئات الضعيفة من السكان. ويمكن أن تكون الهجرة غير المُقنّنة أو استغلالها من جماعات الاتجار بالبشر أو القيود التي تفرضها الدول نتيجة وخيمة لعدم الاستقرار الناجم عن تغير المناخ. وتدين بولندا بشدة هذه الأنشطة.

إننا نعتبر الأمم المتحدة المحفل الدولي الرئيسي المعني بمناقشة قضايا مكافحة الإرهاب، وهو ما شددنا عليه في مناسبات عديدة، بما في ذلك كعضو غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونشيد بتزايد أنشطة الأمم المتحدة وجهودها في مجال مكافحة الإرهاب على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا. إن اتخاذ إجراءات والتصرف قبل الإرهابيين ولو بخطوة واحدة، خاصة في ضوء البيئة المتغيرة واستخدام التقنيات الجديدة، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي.

إن تجربة المجتمع الدولي تتطلب نهجا متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات ومتكاملا من أجل التصدي للإرهاب بفعالية، مع ضمان احترام أي تدابير تتخذ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن على استعداد للمساهمة بنصيبنا والعمل بجد مع الجميع هنا من أجل الحد من التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي.

ويجب أن تكون تحديات تغير المناخ وعدم الاستقرار والإرهاب في صميم جهودنا المشتركة داخل المجتمع الدولي. وهذا يتطلب نهجًا من ركيزتين: مكافحة الإرهاب في الميدان ومحاربة منابعه - وليس أقلها عواقب تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها يجب أن تتناول مسألة المناخ والأمن في جميع المحافل ذات الصلة. وأود أن أؤكد أن بولندا تواصل تأييد إدراج الصلة بين المناخ والأمن في العمل الرسمي لمجلس الأمن.

وننضم إلى دعوة العديد من الوفود التي تكلمت اليوم لأن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات ملموسة محددة. واعتماد مشروع القرار المواضيعي بشأن المناخ والأمن سيمثل خطوة مهمة موضع ترحيب كبير في ذلك الصدد. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بأن بولندا ستبدأ في غضون ثلاثة أسابيع رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. وإذ نضع في اعتبارنا المفهوم الشامل للأمن الذي اعتمدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نود أن نشيد باعتماد القرار الوزاري الجديد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تعزيز التعاون من أجل التصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ، وهو ما يمثل زخما إضافيا لعمل المنظمة في ذلك الصدد. وقد أكدت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهذا القرار، أن التوصل إلى نهج توافقي إزاء مسألة تغير المناخ - الذي قد يؤثر سلبا على الرخاء والاستقرار والأمن - في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمر ممكن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. ولا يمكن أن يأتي الموضوع في وقت أنسب. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة التي أدلى بها هذا الصباح، وجميع مقدمي الإحاطات الآخرين على تقديم رؤية أفضل للحقائق في الميدان وتوضيحها لنا.

إن تغير المناخ هو بلا شك التحدي الرئيسي في عصرنا. وتترتب عليه عواقب وخيمة وسلبية على السلام والأمن ورفاهنا وفي نهاية

المطاف على بقائنا. لم نعد بحاجة إلى انتظار الدليل نظراً لأن لدينا عددًا كبيراً جدًا من الأمثلة الحديثة، بما في ذلك في المنطقة المجاورة لنا – كما أوضح ممثل اليونان في وقت سابق. وقد أظهرت تلك الأمثلة بشكل مقنع كيف يؤثر تغير المناخ على كل جانب من جوانب الحياة، في كل مكان، ويسبب تراجعا اقتصاديا هائلا، ويعيد الآلاف إلى براثن الفقر المدقع، ويثير الهجرة والتشرد، ويجعل المتضررين أكثر عرضة للتجنيد والاستخدام من الجماعات الإرهابية.

ويساورنا القلق إزاء نتائج تقرير التقييم السنوي لآلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، والتي أكدت زيادة عدد حالات تجنيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وحركة بوكو حرام وما شابههم لأفراد ينتمون لعائلات تعيش في ظروف بيئية سيئة. والأمر الأكثر إثارة للقلق النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتي تبين أن الاختلال المناخي الناجم عن الأنشطة البشرية واسع الانتشار ويزداد شدة. ولا يمكننا تجاهل ذلك.

وفي ظل تلك الظروف، نعتقد اعتقادا قويا أن هناك حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لتغير المناخ والمخاطر المتصلة بالمناخ في سياق السلم والأمن الدوليين. ولذلك نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، ينبغي أن يضطلعا بدور أكبر في التصدي، على نحو سليم ومستمر، للمخاطر المتصلة بالمناخ التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وينبغي للمجلس أن يدمج بشكل كامل المعارف بالمخاطر المتعلقة بالمناخ في جميع جوانب عمله. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشروع القرار الذي قدمته أيرلندا والنيجر والذي يدعو إلى إجراء تحليل أكثر منهجية من جانب الأمم المتحدة للأمن المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بالآثار الأمنية لتغير المناخ على المناطق والبلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد شاركت ألبانيا في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن يتمكن المجلس من اعتماد هذه المبادرة التاريخية الملموسة، التي تبين أن المجلس موجود عندما يحتاج إليه الناس والعالم.

وتعمل ألبانيا جاهدة لتحقيق الهدف العالمي للأمم المتحدة المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة خلال العقد المقبل، والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، وفقاً لاتفاق باريس. إن استراتيجيتنا الوطنية بشأن تغير المناخ وخطة العمل للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة تأتيان في صميم خريطة طريقنا الإنمائية. وإدراكا من ألبانيا بأن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على السلم والأمن الدوليين حقيقية ومتزايدة، فقد حددت تغير المناخ بأنه أحد أولوياتها في مجلس الأمن لفترة عضويتنا التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وفي ذلك السياق، سنعمل على تحسين إدماج الصلة بين المناخ والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أذكر بأن أطفالنا والأجيال المقبلة سوف يحاسبوننا، عن حق ولسبب وجيه، على عملنا أو تقاعسنا عن العمل بشأن تغير المناخ. ونأسف الآن لعدم قيامنا بالمزيد منذ ٢٠ أو ٣٠ عاما. ونؤمن بحكمة بني البشر وقدرة البشرية على التعلم من أخطائها وتصحيح مسارها واتخاذ الإجراءات الواجبة. ولهذا السبب فنحن على استعداد للتعاون مع البلدان المقاربة في التفكير من أجل المضي قدما في جدول الأعمال هذا. وستظل ألبانيا عضوا نشطا واستباقي التفكير في دعم وتعزيز جدول أعمال المناخ والأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*)**:** نشكر النيجر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر رئيس النيجر على الحضور هنا لترؤس هذه الجلسة، وكذلك مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم هذا الصباح. وتتيح هذه الجلسة فرصة حسنة التوقيت لتبادل الآراء وتحليل مسألة الأمن والإرهاب وتغير المناخ.

وفي هذا العام، رأينا المعلومات التي قدمها لنا العلماء والخبراء فيما يتعلق بتسارع تغير المناخ وعواقبه التي لا رجعة فيها. ويجب استخدام هذه البيانات لاتخاذ أفضل القرارات سعيا إلى تحقيق التنمية والأمن الدولي. ويجب النظر في هذه الظاهرة نظرة متعددة الأبعاد.

وكما ثبت، يمكن أن يؤدي تغير المناخ وتدهور البيئة إلى تفاقم النزاعات الدولية والتأثير على السلام والاستقرار، وأن يعرضا الأمن الغذائي للخطر في أقل المناطق حماية، وأن يؤديا إلى تدفقات الهجرة واللاجئين، ويعرضا الفئات الضعيفة أصلا لتهديدات أخرى. ولذلك، فمن الواضح أنه يجب معالجة مختلف جوانب تغير المناخ وتداعياته.

ودور التعاون في المجتمع الدولي والعمل متعدد الأطراف أساسيان لهذا الغرض. وبدون ذلك فإن أي جهد يبذل على الصعيد الوطني سيذهب سدى. ولذلك فمن الضروري تعزيز آليات تبادل المعلومات فيما بين مختلف الوكالات والهيئات ذات الصلة، بما في ذلك وحدات الشرطة، والوحدات المالية ووحدات منع الإرهاب التي ترتبط أحيانا أيضا بهذه الحالات. وينبغي التأكيد أيضا على أن التعاون القضائي على الصعيد الدولي شرط أساسي لتجنب إفلات المسؤولين عن الأعمال الإرهابية من العقاب. ومن المهم أيضا احترام القرارات الصادرة عن مختلف لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والامتثال لها.

وهذه المناقشات مهمة على غرار مناقشاتنا في مناسبات سابقة، التي تناولت العلاقة بين تغير المناخ وعمليات حفظ السلام وبناء السلام. ومن المهم إجراء مزيد من البحوث بشأن الصلة بين تغير المناخ والأمن الدولي، استنادا إلى الأدلة، ولا سيما مع التركيز على أكثر المناطق والفئات هشاشة. ويجب أيضا أن تراعي المبادرات المتعلقة بتغير المناخ والأمن الدولي آراء المجتمعات المحلية المتضررة، التي قد تعاني، بل وكثيرا ما تعاني، من آثار هذه الظواهر وعواقبها، حيث تتوفر لديها موارد أقل لحماية نفسها من نفس الآثار. ومن شأن ذلك تعزيز النتائج المستدامة وتجنب استفحال هذه الآفات.

وأخيرا، أود تسليط الضوء على تقرير عن الصلة بين الأمن وتغير المناخ يجري النظر فيه حاليا في بلدي، في سياق التهديدات متعددة الأبعاد. وقد أدرجت شيلي تغير المناخ في كتاب الدفاع الوطني لعام ٢٠١٧ وسياستها الدفاعية الوطنية لعام ٢٠٢٠ ضمن التحديات العالمية الجديدة المتعلقة بالأمن والدفاع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أهنئ النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بحضور رئيس جمهورية النيجر، الذي ترأس المناقشة صباح اليوم. كما نشيد بالمكسيك على رئاستها الناجحة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم هذا الصباح.

وتشهد المناقشة المفتوحة اليوم على زيادة التركيز على أثر تغير المناخ على السلام والأمن. ونعلم جميعا بأنه لا يوجد توافق في الآراء لدى المجلس بشأن هذه المسألة، ولكنني متأكدة من أن الأدلة تتراكم يوميا من حولنا، ونظرا للحاجة الملحة إلى العمل معا للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ على كوكبنا، فإننا سنحقق الوحدة والتوافق مرة أخرى، لا سيما بشأن مسألة المناخ والأمن.

وبينما لا يزال العالم يكافح للخروج من جائحة زادت من تفاقم التحديات والتهديدات القائمة، فقد أصبح من الواضح أن تغير المناخ يفرض عبئا إضافيا على هذه التحديات والتهديدات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان التي تضررت بالفعل بشدة جراء التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعاني بالفعل من ندرة المياه والجفاف والحرائق والفيضانات، كما هو الحال في القرن الأفريقي، حيث تدفع الأحداث الناجمة عن المناخ الناس إلى ترك ديارهم وقراهم وتؤدي إلى أخطار الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار. ويرسم مقال في العدد الحالي من مجلة السياسة الخارجية (*Foreign Policy*) صورة قاتمة جدا عن الأثر المدمر لتغير المناخ على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كانت الكوارث الطبيعية هي السبب في ٤٠ في المائة من حالات التشريد الداخلي في عام ٢٠١٩. وكما قال الأمين العام في تقريره عن خطتنا المشتركة،

”الآثار الكارثية لتغير المناخ – من مجاعة وفيضانات وحرائق وحرّ شديد – تهدد وجودنا.“ (A/75/982، الموجز)

ونرى ذلك في أماكن كثيرة في جميع أنحاء العالم، وليس في أفريقيا فحسب.

ويؤثر المناخ القاسي سلبا على السلام والأمن من خلال تأجيج المزيد من حالات عدم الاستقرار، والتهديد بنشوب المزيد من النزاعات والعنف، والإلقاء بمزيد من الناس في براثن الفقر والتهميش. ونعلم أن الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة تبحث عن أوجه الإجحاف والمظالم لاستغلالها. وقد ذكرنا باستمرار بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار. إن الاضطراب الذي تحدثه الكوارث المناخية في المجتمعات يقوض حقا تلك الضرورة من خلال مفاقمة الأسباب الجذرية. وقد اعترف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بذلك الواقع، حيث اقرّ لأول مرة بالأثر الضار لتغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة. والسكان المحليون أدرى بالأمر، ويتعين علينا الأخذ بنصيحة الأفارقة عندما يقولون إن المسألتين مترابطتان. إنهم أدرى لأنهم يتحملون العبء الأكبر من الاضطرابات في حياتهم وسبل عيشهم في القارة.

وفيما يتعلق بالمناخ، فإن التنفيذ أمر جوهري. وخلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو واختتم أعماله منذ أقل من شهر، اتفقت البلدان على عملية لمواصلة السعي لتحقيق الهدف المتمثل في إبقاء الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية. ويظل تنفيذ ذلك الالتزام خط الدفاع الأول لمنع الآثار الضارة لتغير المناخ، وهو وسيلة فعالة لتحقيق الأمن المناخي. وكما أعربنا في المناقشات السابقة، ينبغي لمجلس الأمن، المُكلف بصون السلام والأمن، أن يعمل على كفالة زيادة إدماج الاعتبارات المناخية في استراتيجيات نُهج منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أنه يمكن تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بإدراج مسألة الأمن المناخي في جدولي أعمال لجنة بناء السلام والمجلس.

ويمكن أيضا تعزيز الوقاية باعتماد المجلس مشروع قرار مواضيعي بشأن الأمن المناخي. وبعد عشر سنوات من اتفاق هذا الجهاز على بيان رئاسي بشأن أثر تغير المناخ على صون السلم والأمن الدوليين (S/PRST/2011/15)، حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة أكثر باعتماد مشروع قرار. وفي ذلك الصدد، شارك لبنان في تقديم مشروع القرار الذي أعدته النيجر وأيرلندا، ونأمل أن يعتمده جميع أعضاء المجلس في الأيام المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر رئاسة النيجر لمجلس الأمن، وخاصة الرئيس محمد بازوم، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة التقييم المشترك لمسألة الأمن الدولي في سياق الإرهاب وتغير المناخ، لأن آثارهما تشكل تهديدا لصون السلام.

في عالم تتزايد فيه حالات العنف وتزداد فيه أهمية ضمان عمليات الانتقال من النزاع إلى السلام والتنمية، تتطلب حماية السكان المدنيين من التهديدات الإرهابية وسوء إدارة البيئة بوصفه عاملا مضاعفا للمخاطر من حيث عواقبه على النظم الإيكولوجية وإمدادات المياه والأمن الغذائي أن نحدد أفضل طريقة لتوليد التآزر بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة لإدارة هذه المخاطر ومنعها والتخفيف من آثارها.

ويجب أن تكون أهمية إيلاء الأولوية للجهود المشتركة لتحديد الإجراءات المناسبة للتصدي لتغير المناخ والإرهاب، باعتبارهما سببين جذريين للنزاعات، بالفعل جزءا من جدول أعمالنا ويجب أن تهدف إلى تعزيز الالتزام المتعدد الأطراف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومبدأ الأمن الجماعي، بالنظر إلى أن هاتين الظاهرتين تتطوران عبر الحدود الوطنية وأن آثارهما المدمرة غير محدودة وأنهما لا تعرفان حدودا.

وتتفق بيرو مع ما حدده الأمين العام في تقريره عن ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982) من أن سلامنا وأمننا الجماعيين يتعرضان بشكل متزايد للتهديد بسبب المخاطر الجديدة والاتجاهات الخطيرة التي يصعب جدا التصدي لها بالأساليب التقليدية للوقاية والإدارة، نظرا لأنها تنطوي على شبكات عبر وطنية وجهات فاعلة جديدة غالبا

ما تكون مرتبطة بالإرهاب. وتتشاطر بيرو رؤية التقرير في ضوء أن عواقب تغير المناخ تسهم في عدم الاستقرار وتشريد شعوب بأكملها وفي التصحر، وبالتالي فإنها تحد من إمكانية الوصول إلى سبل كسب العيش والموارد مما يؤدي إلى حالة من الشح، والذي غالبا ما يكون السبب في نشوب النزاعات.

ويجب أن تتبع في الجهود الرامية إلى منع أعمال العنف المتصلة بالإرهاب نُهجا قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تعزز في الوقت نفسه التعددية الجامعة للمساعدة في تجنب التهديدات التي يشكلها تصاعد كراهية الأجانب والعنصرية وغير ذلك من أشكال التعصب، سواء كانت باسم الدين أو المعتقد.

إن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد مؤخرا في غلاسكو والذي ركز على الاحترار العالمي، يضعنا على مفترق طرق بين الجمود وطموحات بعيدة كل البعد عن متطلبات أزمة المناخ، التي تتجلى في الفيضانات والجفاف وغيرها من العواقب ذات الصلة التي تؤدي إلى غلبة النزعة الفردية بما يرتبط بها من فاقة الناس وبؤسهم وهي أمور تسهم، ككل، في توليد النزاعات.

ويتطلب النظام الدولي الحالي، الذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم المساواة بين الدول وشرائح المجتمع داخل الدول، حوكمة عالمية جديدة تبني السلام من منظور هيكلي ومتعدد الأبعاد، تسهم فيها الإجراءات الرامية إلى منع الإرهاب وتخفيف آثار تغير المناخ في صون السلام وتوطيده. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادئ التوجيهية الجديدة للأمم المتحدة لكل من عمليات حفظ السلام واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، والقاضية بإجراء تقييم مستمر لكلتا الظاهرتين في مجالات عمل كل منهما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نعرب بدايةً عن خالص التهنئة للنيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن ونرحب بترؤس فخامة الرئيس محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، لهذه الجلسة صباح اليوم. كما نعرب عن الشكر لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش؛ ومعالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السفير مامان نوهو ،الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات، على إحاطاتهم القيّمة.

من منطلق الترابط بين السلم والأمن والتنمية المستدامة، تسعى دولة قطر إلى أن تكون الجهود التي تبذلها على المستوى الدولي بغية إحلال السلم والأمن جهودا شمولية وتأخذ بعين الاعتبار التهديدات المتعددة الأوجه التي تمس السلم والأمن، بما فيها ظاهرتا الإرهاب وتغير المناخ.

وإدراكاً للتهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب الدولي للسلم والأمن والاستقرار، فقد عزّزت دولة قطر من جهودها على المستوى الوطني للتصدي للإرهاب وتمويله وطوّرت من تعاونها مع الشركاء الدوليين ومشاركتها النشطة في الترتيبات الدولية والإقليمية. وتُعتبر مكافحة الإرهاب من المجالات التي تبرز فيها شراكة دولة قطر الفاعلة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك إيلاء الاهتمام للتهديدات المتعددة الأوجه للإرهاب وصلاته بالمخاطر الأخرى مثل الصلة بين تمويل الإرهاب والإتجار بالبشر. كما تدعم دولة قطر البرامج التي تقوم عليها هيئات الأمم المتحدة وترمي إلى تعزيز قد ارت الدول الأعضاء على التصدي لهذه الآفة البغيضة.

أما في مجال تغير المناخ، فنود أن نلفت إلى قيام دولة قطر بالعديد من الخطوات الملموسة لمواجهة هذا التهديد، سواءً على الصعيد الوطني أو الدولي، وهو ما تجسد في استضافتها الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٢، ومشاركة دولة قطر الفاعِلة في دورات مؤتمر الأطراف، وآخرها الدورة السادسة والعشرون التي انعقدت في غلاسكو التي شاركت فيها دولة قطر بوفد برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر.

كما قامت دولة قطر بإطلاق مبادرة إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة، الذي يعَدُّ إحدى الآليات الدولية الهادِفة لمواجهة

التغيُّر المناخي. وقامت مؤخرا بالإبلاغ عن مساهماتها المُحَدَّدة وطنياً التي تعكس مستوى الطموح الذي تسعى إلى إحرازه من أجل تحقيق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وإدراكا للعبء الكبير الذي تتحمله الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً جراء تغير المناخ، أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في مؤتمر القمة للعمل المناخي في عام ٢٠١٩، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم وبناء قدرات هذه الدول في مواجهة تغير المناخ. كما ستكون مسألة التصدي لتغير المناخ ومعالجة عواقبه من المسائل البارزة التي سيتناولها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سوف تستضيفه دولة قطر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ونتطلع لأن يُتيح هذا المؤتمر فرصة حيوية لتسليط الضوء على الخطط والحلول المُبتكرة لمكافحة تغير المناخ وتداعياته على السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، تشيد دولة قطر بما يقوم به مجلس الأمن لأخذ تحديات تغير المناخ والإرهاب وغيرها من التهديدات التي تمس بالاستقرار والأمن في الحسبان في سعيه للقيام بولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ناحيتها، فإن دولة قطر ستواصل تكريس جهودها على المستوى الدولي للمساهمة في التصدي لهذه التهديدات الناشئة والمتعددة الأبعاد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر الجمهورية الدومينيكية النيجر ورئيسها السيد محمد بازوم على عقد هذه الجلسة.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا في وقت سابق باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إن لدينا أدلة وشهادات كافية من أناس حقيقيين تفيد بأن الآثار السلبية لتغير المناخ ذات تداعيات متنوعة وعميقة. وأصبحت احتمالات تحول آثارها إلى أسباب جذرية للنزاع واضحة بشكل متزايد. ولذلك، فإننا نواجه واقعا لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهله. والمسؤولية الرئيسية لهذا الجهاز هي ضمان السلام والأمن الدوليين. وهذا أمر لا جدال فيه، ولكن في الوقت نفسه، فإن لديه قدرة فريدة على لفت انتباه منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى الكيفية التي يجب أن تدمج بها المنظمة في عملها الأدوات اللازمة لتحديد مصادر زعزعة الاستقرار والنزاع المسلح وتوقعها ودرءها في نهاية المطاف.

ولهذا السبب، دعت الجمهورية الدومينيكية، خلال فترة عضويتها غير الدائمة في المجلس، إلى اتباع نهج شامل يدرج المخاطر المناخية في مداولاته وإلى زيادة تدفق المعلومات المنهجية والسياقية التي يقدمها الأمين العام.

إن مشروع القرار المقدم من النيجر وأيرلندا يشكل فرصة تاريخية ومسؤولية كبيرة في آن واحد. فهو يتضمن العناصر الأساسية لتجهيز المجلس بشكل أفضل وزيادة كفاءاته التحليلية فيما يتعلق بمجمل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، مما يفتح الباب أمام اتخاذ إجراءات مؤثرة تتماشى مع الحقائق على أرض الواقع.

يدعو وفد بلدي كل عضو في المجلس إلى عدم تفويت هذه الفرصة والتصويت لصالح مشروع القرار وتوجيه جهودهم نحو جعل المجلس أكثر أهمية وأفضل إطلاعا واستعدادا لاتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. ويشرف الجمهورية الدومينيكية أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا وستبذل كل ما في وسعها لتحقيق تنفيذه بالكامل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر أوكرانيا مبادرة الرئاسة النيجرية بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى الهامة وترحب بالمشاركة الشخصية لرئيس النيجر ورئيس إستونيا. كما نعرب عن الامتنان للأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

بعد أن أدت أوكرانيا دورا نشطا في أول زيارة يقوم بها مجلس الأمن إلى حوض بحيرة تشاد، في آذار/مارس ٢٠١٧، وبعد أن شهدت

مباشرة وعلى أرض الواقع الأثر المدمر للصلة بين الإرهاب وتغير المناخ – التي يمكنني أنا شخصيا بصفتي أحد المشاركين في الزيارة أن أشهد على وجودها – فإن أوكرانيا تتابع عن كثب التحدي الماثل أمامنا. ونحن على استعداد للعمل بشكل بناء بشأن مشروع قرار مجلس الأمن ذي الصلة.

وبينما نؤيد بالكامل البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

نحن نتفق تماما مع الرأي القائل بأن التهديدات المتصلة بالإرهاب والآثار الأمنية لتغير المناخ ينبغي أن تظل في بؤرة اهتمام الأمم المتحدة. إن الإرهاب يهدد قيمنا ومبادئنا الأساسية، وأي عمل إرهابي لا مبرر له وستتم المعاقبة عليه. للأسف، تعرف أوكرانيا جيدا كيف يمكن أن يكون الإرهاب شرا. فلقد أدى العدوان الروسي المسلح على أوكرانيا إلى زيادة حادة في التهديدات الإرهابية في الأراضي المحتلة وجميع أنحاء البلد. ويكفي أن نذكر إسقاط منظومة صواريخ بوك الروسية لرحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش – ١٧، مما أسفر عن مقتل قرابة ٣٠٠ شخص بريء من ١٧ جنسية.

تظل أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الظروف التي تسمح بانتشار ذلك الخطر. إننا نقدر كثيرا مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، في جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين المحلي والعالمي. ولن تكون مكافحة أنشطة الإرهابيين الأفراد والجماعات الإرهابية كافية ما لم تُعالج مشكلة الإرهاب الذي ترعاه الدولة معالجة قوية وشاملة.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق وهي محاولات استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لأغراض قمعية في حالات الاحتلال. إننا نشعر بالفزع إزاء ممارسات إدارة الاحتلال الروسية لقمع نشطاء تتار القرم والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا تحت ستار تدابير مكافحة الإرهاب وترويع المدنيين في أجزاء محتلة مؤقتا من دونباس. إن مهمتنا هي كفالة تقديم جميع مرتكبي الإرهاب ومنظميه وموجهيه ورعاته إلى العدالة.

وتظل أيضا الآثار البيئية للنزاعات المسلحة والإرهاب مصدر قلق بالغ. إن أوكرانيا، بوصفها عضوا غير دائم في المجلس في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، قدمت مساهمتها الخاصة في النهوض بمعايير جديدة لمكافحة الإرهاب من خلال إثارة مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وقد أسفر ذلك عن اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن تضع الدول استراتيجية من شأنها أن تسند المهام والمسؤوليات ذات الصلة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية وتوسع نطاق تطبيقها ليشمل مجال الأمن البيئي.

وكما ذكر رئيس أوكرانيا في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو الشهر الماضي، "كوكبنا لديه قنبلتان إيكولوجيتان في وسط أوروبا: القرم المحتلة وجزء من دونباس". إن عسكرة شبه جزيرة القرم، التي تحاول روسيا تحويلها إلى قاعدتها العسكرية البحرية، لها تأثير سلبي على النظام الإيكولوجي الفريد لشبه الجزيرة والمياه المتاخمة لها.

ونرحب في هذا السياق باتخاذ الجمعية العامة في وقت سابق اليوم القرار الرابع المعنون "مشكلة عسكرة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف"، والذي يكرر فيه المجتمع الدولي، في جملة أمور، الإعراب عن قلقه

"فيما يتعلق بالمناورات العسكرية المتعددة للقوات المسلحة الروسية التي تجري في القرم وأجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف، والتي تقوض الأمن الإقليمي وتترتب عليها عواقب بيئية سلبية كبيرة طويلة الأجل في المنطقة" (قرار الجمعية العامة ٧٦/٧٠، الفقرة ١١).

علاوة على ذلك، يؤثر أيضا استمرار العدوان الروسي في دونباس تأثيرا ضارا على البيئة في المنطقة ويخلق مخاطر شديدة تتصل بالمناخ. فعلى سبيل المثال، في المناطق المحتلة من دونباس، انقطعت إمدادات الطاقة عن العديد من مناجم الفحم. وكثيرا ما يؤدي إغلاق

نظم التهوية والضخ في المناجم إلى انطلاق انبعاثات غازات المناجم وإغراق المناجم والمناطق المجاورة. ومع ذلك فإن حالة الاحتلال تجعل من المستحيل تقييم المخاطر الدقيقة المتصلة بالبيئة والمناخ في تلك الأقاليم وتنفيذ التدابير اللازمة للتصدي لها.

إن مكافحة الإرهاب والتصدي الفعال للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ شرطان أساسيان لا غنى عنهما لصون السلم والأمن الدوليين. وبغية تحقيق نتائج عملية نحتاج إلى دبلوماسية وقائية قوية والعزم على العودة إلى مبادئ القانون الدولي. ولذلك يجب أن تعقب مداولاتنا إجراءات ملموسة لكسر حلقة الإفلات من العقاب ومحاسبة المنتهكين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديبا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*)**:** نشكر وفد جمهورية النيجر على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام، وهو الحد من آثار تغير المناخ والإرهاب. تقدر غواتيمالا أيضا حضور فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، لقيادة مداولاتنا اليوم.

إن ظاهرة تغير المناخ وآثارها السلبية تشكل واقعا لا يمكن إنكاره. ومن الضروري معالجة هذه المسألة بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين دون تأخير، لأننا سنشهد العواقب الكارثية الطويلة الأجل إذا لم نتصرف فورا وبقوة.

ونحن كمجتمع دولي عند منعطف بالنسبة إلى ضمان السلم والأمن العالميين. فنحن اليوم لا نواجه الجائحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل نواجه أيضا الآثار المدمرة بشكل متزايد لتغير المناخ التي تفاقم الاتجاهات الراهنة، بما في ذلك الهجرة والتشريد.

وللأسف، تُضاف إلى كل ذلك آفة الإرهاب وصلاته الوثيقة بالجريمة المنظمة، التي تؤثر على ملايين البشر، بمن فيهم النساء والأطفال. وكما تبين الورقة المفاهيمية (انظر S/2021/988)، فإن الآثار السلبية لتغير المناخ آخذة في الازدياد، خاصة في منطقة الساحل، وكذلك في العديد من البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

وعلى هذا النحو نرى أنه من الضروري أن يجعل مجلس الأمن مناقشة التدابير الرامية إلى منع تغير المناخ من أن يصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين أولوية عليا في جدول أعماله. وسيتطلب ذلك حماية الفئات الأكثر ضعفا والعمل فورا على إنقاذ الأرواح، لا سيما في حالات الطوارئ والكوارث والأزمات، من خلال تنفيذ إجراءات إنسانية تركز على بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

لقد ذكر وفد بلدي مرارا وتكرارا أن الإرهاب ظاهرة عالمية يجب التصدي لها من جذورها. إن جميع الدول مُعرضة للأعمال الإرهابية، التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتقوض الديمقراطية وتفضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكاننا، فضلا عن تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان.

وتشدد غواتيمالا مرة أخرى على الخطر الذي تشكّله الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فهي علاقة تعزز الاستخدام غير المشروع للأصول المالية. ونظرا إلى الموقع الجغرافي لمنطقتنا، فقد تضررت من الشبكات عبر الوطنية التي تشجع على ارتكاب الجرائم، ولا سيما الجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. وإنما يعود قطع الأشجار وتدمير الغابات الاستوائية تحديدا إلى ظاهرة الاتجار بالمخدرات سعيا لبناء مهابط سرية لتحميل المخدرات وتفريغها. وتخلف تلك الأعمال الشائنة أثرا مدمرا على البيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد أن تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى هجرة جماعية ونزاع على المياه. ويجب أن نعطي الأولوية للصحة وحماية الأرواح واحترام حقوق الإنسان للسكان الأكثر تضررا، بمن فيهم أشدهم تهميشا، لأنهم أكثر عرضة للوقوع فريسة للشبكات الإجرامية والإرهابية.

ويجب أن يعطي مجلس الأمن الأولوية لمنع نشوب النزاعات لكي يتخذ قرارات بشأن المسائل التي تهدد السلام والأمن الدوليين على أساس بيانات علمية، لأن قراراته ملزمة. وتغيّر المناخ واقع يغير مجريات حياتنا. ولذلك فمن الضروري أن نتخذ تدابير لتعزيز تمتع المجتمعات بالاستقرار والسلام، مع إعطاء الأولوية لتنمية سكاننا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج وبلدي السويد.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر من خلالكم رئيس النيجر، فخامة السيد محمد بازوم، على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت.

لقد أبرزت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الحاجة الملحة إلى وقف تغير المناخ بغية تجنب عواقبه الوخيمة في المستقبل القريب جدا. فبدون اتخاذ تدابير مضادة، ستتحول الطبيعة من يد خيرة تمتد بالعطاء إلى يد خبيثة تلحق الدمار. ولن يكون هناك مكان للاختباء ولن يسلم أي مجتمع من الضرر.

ويؤثر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي بشدة على توافر الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء والغابات والأراضي وإمكانية الحصول عليها. ويمكن لتلك التغييرات أن تزيد المنافسة على الموارد الطبيعية. ويمكن لتلك المنافسة، بدورها، أن تتصاعد وتتحول إلى أعمال عنف، لا سيما في المناطق التي شهدت نزاعات بالفعل وحيث تُستبعد بعض الفئات من إدارة الموارد الطبيعية.

واليوم، تولد الجريمة البيئية العابرة للحدود الوطنية ما يقدر بنحو ٣٨ في المائة من تمويل الجماعات المسلحة غير الشرعية غير التابعة للدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، أي أنها تمثل أكبر مصدر دخل لها. وتستفيد الجماعات المسلحة بشكل متزايد من الكوارث المتصلة بالمناخ وفقدان سبل العيش لصالح توسيع نطاق تجنيدها. فيمكنها أن تستغل آثار تغير المناخ لتُظهر نفسها كبديل يقدم الخدمات والإغاثة حين لا تكفي جهود الحكومة أو لا تلبي الاحتياجات.

لقد تجاوزنا نقطة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ويجب أن تضطلع بعثات الأمم المتحدة ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون بدور نشط في التصدي للمخاطر المحلية المتصلة بالمناخ والأمن وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن. وينبغي أن تدعم وكالات الأمم المتحدة التي تشكل آلية الأمن المناخي ذلك العمل. ويتعين عليها أن تستفيد من الخبرات المحلية للقيام بذلك.

وينبغي أن تستند التدخلات إلى أفضل البيانات العلمية المتاحة. ولكي يتسنى فهم المخاطر الأمنية لتغير المناخ، نحتاج إلى النظر في جدول زمني أطول أجلا. فمجرد التعامل مع التقلبات المناخية الحالية ليس كافيا. والتعاون الوثيق مع خدمات الأرصاد الجوية الوطنية والمراكز الإقليمية المعنية بالمناخ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، عامل جوهري. وينبغي للجنة بناء السلام، التي ينصب تركيزها على كفالة السيطرة المحلية وشمول الجميع، أن تتصدى لتلك المخاطر. وينبغي لها أيضا أن تقدم المشورة لمجلس الأمن فيما يتعلق بتلك المسائل.

وتعمل ست من أكبر ١٠ بعثات للأمم المتحدة في بعض أكثر البلدان تعرضا لتغير المناخ. وقد أظهرت البحوث التي أجراها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام والمعهد النرويجي للسياسة الخارجية وغيرهما أهمية إدماج منظور تغير المناخ في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

إن المناقشة التي جرت اليوم وما نشهده من زيادة مستمرة في عدد أعضاء مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنية بالمناخ والأمن والقرار التاريخي الذي اتخذته مؤخرا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تغير المناخ، إنما هي أدلة دليل على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منهجية على الصعيد العالمي.

ويمكن أن تشكّل التقارير الدورية المنتظمة التي يصدرها الأمين العام عن الآثار الأمنية الضارة لتغير المناخ أساسا لإجراء مناقشات منتظمة في مجلس الأمن. ونؤيد بقوة اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار في ذلك الصدد. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على الالتزام القوي للنيجر وأيرلندا في ذلك الصدد.

وفي الختام، فإن الطريقة التي نقرر أن نتصرف بها اليوم تجاه مخاطر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي ستحدد

آفاق بناء مجتمعات سلمية وتحقيق الأمن البشري لملايين الناس في العقود المقبلة. وتتطلب التحديات المشتركة فهما مشتركا وتضامنا ومؤسسات متعددة الأطراف قوية من أجل مستقبل آمن ومستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويبستر (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر أستراليا النيجر على تنظيم هذا المنتدى وترحب بهذه المناقشة المهمة بشأن صون السلام والأمن الدوليين في سياق تغير المناخ.

يفاقم تغير المناخ الأسباب الجذرية الحالية للفقر ويؤثر بشكل غير متناسب على البلدان الأكثر هشاشة والفئات الأضعف داخل تلك البلدان. وهو بمثابة عامل مضاعف للخطر، حيث يُصعّد بشكل غير مباشر خطر نشوب النزاعات جراء أمور من قبيل انعدام الأمن الغذائي والمائي والصدمات الاقتصادية وتنقل البشر. وبطبيعة الحال، تمتلك النيجر خبرة مباشرة فيما يتعلق بالضغوط التي يفرضها تغير المناخ، بما في ذلك التصحر والجفاف الشديد.

ويتطلب التصدي لتغير المناخ تعاونا على الصعيد العالمي. ويجب أن نخفض الانبعاثات ونستثمر في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ونبني القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود. وفي بعض البلدان، بما فيها بلدان منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، تتداخل أوجه الضعف السياسية والاجتماعية والبيئية. وفي هاتين المنطقتين، يشكّل بناء القدرة على الصمود وتعزيز الجهود الرامية إلى تفادي آثار تغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد والتصدي لها عنصرا رئيسيا في منع نشوب النزاعات. ويجب دمج الإدارة المسؤولة للبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وبناء القدرات اللازمة لذلك على نحو أفضل في أنشطة بناء السلام.

ورغم المساعدة التي قدمتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن التنسيق الإقليمي بشأن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والدعم الحكومي يمكن أن يساعدا على تحقيق نتائج أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، في المنطقة المجاورة لأستراليا نفسها، تتعرض جزر المحيط الهادئ لخطر كبير جراء العواقب السلبية لتغير المناخ، وقد أظهرنا قيادة جماعية في مواجهة هذه التحديات. أولا، وقعت بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ إعلان بو الذي أقر بأن تغير المناخ لا يزال أكبر تهديد على الإطلاق لسبل عيش شعوبنا وأمنها ورفاهها.

وبغية المساعدة على تنفيذ إعلان بو، تعمل أستراليا مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ لإنشاء مركز الدمج في المحيط الهادئ، الذي يعمل في فانواتو، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتحليل على الصعيد الإقليمي والاستفادة من تحليل البيانات المناخية والكوارث من أجل إرشاد جهود التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة. إن فهم العلاقة بين الأمن وتغير المناخ ومعالجتها أمر معقد، لكن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة للتقاعس.

وتدرك أستراليا أن الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى خفض الانبعاثات والحد من الاحترار يجب أن تكون في صميم نهجنا. وقد كان وضع الصيغة النهائية للائحة قواعد اتفاق باريس في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام خطوة هامة إلى الأمام. وقد أعادت التأكيد على أهمية مواجهة التحديات العالمية بحلول عالمية من خلال النظام القائم على القواعد، وتوفر إطارا لإحياء اتفاق باريس.

وتعتقد أستراليا أن مجلس الأمن يمكنه، وينبغي له، أن يشارك في هذه المسألة. ويجب على الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة أن تكمل الجهود العالمية والإقليمية والوطنية وأن تساعدنا على فهم الآثار الأمنية لتغير المناخ ومعالجتها على نحو أفضل. وترحب أستراليا بفرصة مساعدة الأجزاء العديدة القيمة لمنظومة الأمم المتحدة على التضافر حول استجابة جماعية لهذه المسائل الملحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية أشكر بلدكم النيجر، سيدي الرئيس، على العمل الذي قام به خلال عامي عضويته في مجلس الأمن التي تقترب من نهايتها بهذه الرئاسة.

وبما أنه لن تتاح لوفد بلدي فرصة أخرى للإشادة بإستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام لإسهامها في مجلس الأمن خلال فترة عضويتها ٢٠٢٠-٢٠٢١ إذ تقترب من نهايتها، فإنني أغتنم هذه الفرصة أيضا لأفعل ذلك في هذا الجهاز الرئيسي. وإكوادور مقتنعة بإسهام الأعضاء المنتخبين البالغ الأهمية والحاجة إلى تناوب أكثر تواترا وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتوسيع فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، الجهاز الذي تطمح إكوادور إلى العمل فيه في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وبهذه المناسبة، أشكر قيادة وفد النيجر شكرا جزيلا على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تكمل المناقشة التي نظمتها أيرلندا بشأن المناخ والأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8864)، خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وقد دعا وزير خارجية إكوادور، السفير ماوريسيو مونتالفا سامانييغو، في تلك المناسبة إلى تزويد عمليات حفظ السلام بقدرات تقنية وولايات تمكنها من تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وفقا لسياقاتها المحددة. وجلسة اليوم فرصة لتكرار تلك الدعوة وتعزيزها.

ظللنا نسمع طوال اليوم عددا من البيانات تتناول اختصاص مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين في سياق صلتهما بتغير المناخ والإرهاب.

وبالمثل، فإن التركيز على منع نشوب النزاعات الذي يدعو له الأمين العام، أنطونيو غوتيريش - المنصوص عليه بوضوح في "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، كما ذكرنا في بداية هذه المناقشة - ونتائج استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ الواردة في القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)، يتطلب جهودا مشتركة من مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها تشمل مسألة المناخ في استراتيجيات لتعزيز السلام المستدام.

وقد مرت، قبل أسبوع تماما، الذكرى السنوية السابعة عشرة لإصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (انظر A/59/565) الذي أنشأه الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، الذي أقر بأن الأمراض المعدية والتدهور البيئي والحرب يعزز بعضها بعضا. وتتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية - مثل انعدام الأمن الغذائي ونظم الرعاية الصحية الهشة والبطالة والافتقار إلى وسائل المعيشة - مع فقدان التنوع البيولوجي والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. وكذلك تنعكس العواقب الإنسانية الكارثية لتغير المناخ في فقدان ملايين الأرواح وتشريد السكان وإضعاف النسيج الاجتماعي، مع ما يترتب عن ذلك من أثر غير متناسب على النساء والفتيات وعلى الفئات الضعيفة.

ويترتب عن التدهور الاجتماعي والاقتصادي والتهميش ظروفا لانتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة. ولذلك تغطي هذه الجلسة، كما ذكرنا سابقا، عنصرا رئيسيا في مشكلة تغير المناخ والإرهاب.

وتعرب إكوادور عن امتنانها للبيانات التي أدلي بها صباح اليوم. ونتفق مع استصواب تعزيز أوجه التآزر بين مجلس الأمن وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والجهود الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة الإرهاب وانعدام الأمن، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد. ومن الضروري توفير الموارد المالية الكافية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

ونسلم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي الذي له الخبرة والقدرات اللازمة للتفاوض بشأن استجابة عالمية لتغير المناخ. وتتيح مناقشات مجلس الأمن هذه اتباع نهج تكميلي - على نحو صائب في رأيي - إزاء الروابط بين المناخ والأمن. وهي تسهم كذلك، بالإضافة إلى تعزيز التكامل والتآزر داخل الأمم المتحدة، في الجهود الوطنية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وأخيرا، تؤيد إكوادور مبادرة النيجر وأيرلندا التي تدعو مجلس الأمن إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن الذي سيتيح فهما شاملا لهذا البند الهام في جدول الأعمال الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو.

السيد سينكا (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن أبدأ أهنئ الرئاسية النيجرية لمجلس الأمن – باسم فخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو – وأهنئ بصفة خاصة فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، الذي يدل حضوره في هذه المناقشة على أهمية المسألة قيد النظر.

كما أهنئ جميع أعضاء المجلس على التنظيم الناجح لهذه المناقشة بشأن موضوع مهم، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين في سياق الإرهاب وتغير المناخ، وأشكرهم على السماح لنا بالمشاركة في هذا الحدث. وأشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم التي أعطتنا فهما أفضل للموضوع.

إن تحقيق السلم والأمن الدوليين هو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويواجه العالم تحديات متعددة تهدد تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. والإرهاب وتغير المناخ تهديدان معاصران جديدان يزيدان من تعقيد تحقيق المثل الأعلى المشترك للسلام للبشرية.

ففي أفريقيا، ولا سيما في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل – ومن بينها بوركينا فاسو – أدى هذان التهديدان إلى أزمة أمنية وإنسانية غير مسبوقة، مؤدية إلى إعاقة فرص النمو والتنمية بشدة ويدفع المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، الثمن الأعلى.

ويواجه سكاننا يوميا الآثار السلبية لهذه التهديدات، التي تتجلى في الكوارث الطبيعية غير المسبوقة، بما في ذلك موجات الجفاف المتزايدة في طولها وموجات الحرارة وسحب الغبار الكثيفة والفقدان الكبير للتنوع البيولوجي وهلم جرا.

إننا نشهد، على مستوى عالمي، ارتفاعا مقلقا في درجات الحرارة وحدوث ظواهر جوية بالغة الشدة تعرض للخطر وسائل معيشتهم الهزيلة أصلا وتحولهم في كثير من الأحيان إلى لاجئي مناخ.

إن تغير المناخ مصدر لعدم الاستقرار. فهو يسبب النزاعات بين المجتمعات فيما يتعلق بالحصول على الموارد المشتركة الضئيلة ويفاقمها؛ وهذا ينطبق على إدارة المياه كما هو الحال بالنسبة للأراضي الزراعية.

وعلى نفس المنوال تقوض الجماعات الإرهابية المسلحة وجود الدولة في المناطق المتضررة، مما يزيد من صعوبة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتزيد من حدة التوترات الطائفية والقبلية وتقوض أسس سيادة القانون والديمقراطية، وتجبر الناس على الابتعاد عن ديارهم. ففي بوركينا فاسو أجبر أكثر من مليون شخص على الفرار من ديارهم بسبب خطر الإرهاب، الذي يجعل الحياة – بشكل مؤسف وخطير – أكثر هشاشة بالنسبة للعديد من الأسر.

ويشكل انعدام الأمن الناجم عن الإرهاب وتغير المناخ تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أناشد أعضاء مجلس الأمن اعتماد تدابير أقوى لدعم البلدان المتضررة. يجب أن نعمل الآن قبل فوات الأوان من خلال تقديم المزيد من الدعم للبرامج والآليات القائمة، بما في ذلك خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وجهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن جهود فرادى البلدان.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر وأعرب عن تأييدنا لمبادرات الأمين العام الواردة في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي يوفر أساسا جيدا للتصدي الجماعي لتحديات السلام وتغير المناخ.

وأخيرا، أود أن أشدد على الحاجة إلى الدعم المالي لجميع المبادرات الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نعمل بجد أكبر لحشد التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به. ويجب أن يتم ذلك بطريقة متسقة، وأن يشمل بشكل وثيق جميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين ذوي الصلة، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتؤيد بوركينا فاسو مبادرة النيجر وأيرلندا التي تقترح مشروع قرار بشأن تغير المناخ. وسننجح في نهاية المطاف في وضع حد للإرهاب والحد من تدهور بيئتنا وصون ملكيتنا المشتركة، أي الكوكب، من خلال التعاون والتآزر الأكثر جدوى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. لقد استمعنا بعناية فائقة إلى ما قيل اليوم. ونحن قلقون جدا إزاء المشاكل التي تحدث في المنطقة. ومع ذلك، فإننا نعارض المناقشات العامة لأنها يمكن أن تستخدم للتسييس. وعلى وجه التحديد، ارتكب وفد أوكرانيا ذلك الخطأ الآن. ونحن مقتنعون، ونرى، أن جيراننا الأوكرانيينيستخدمون الآن أي جلسة لمجلس الأمن، كذريعة لتقديم صورة مشوهة للعالم، حيث روسيا مذنبة بارتكاب جميع المساوئ. ويمكننا أن نرى أن الجميع قد سئموا في تصويت اليوم في الجمعية العامة على مشروع أوكراني لا علاقة له بالحالة الفعلية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها كييف، إلا أن تأييد هذا المشروع قد انخفض بشكل كبير ولم يحقق حتى ثلث الأصوات. ولذلك نحض على ألا نشغل أنفسنا بالمسائل غير الضرورية، بل أن ننفذ اتفاقات مينسك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إدوكبا (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة النيجر لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أشكركم ووفد بلدكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وتقدر نيجيريا فرصة التكلم في هذا الحدث، ونود أن نكرر التزامنا الثابت بتعزيز السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد فقي محمد، والأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، السفير مامان نوهو، على إحاطتيهما الشاملتين.

وتدين نيجيريا بأشد العبارات الممكنة الهجمات المتعددة التي وقعت مؤخرا ضد حفظة السلام من مالي وتوغو، وتدعو إلى محاكمة مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة. وفي هذا الصدد، تنضم نيجيريا إلى الآخرين في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن الذي اقترحته أيرلندا والنيجر.

ولا يزال الإرهاب وتغير المناخ من بين أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بالنسبة لجيلنا. والظاهرتان على السواء قادرتان على إثارة النزاع العنيف والتسبب في انعدام الأمن، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من توترات قائمة أصلاوضعف في الحكم وغير ذلك من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. والآثار الضارة لتغير المناخ على المجتمعات المحلية، بما في ذلك فقدان سبل العيش والجوع والفقر وعدم المساواة والهجرة، يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى صدامات حول الموارد التي يمكن أن تهيئ بيئة مواتية للجماعات الإرهابية للتجنيد ونشر أيديولوجيتها المتطرفة.

ونظرا للدور الهام لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين وجهوده الجديرة بالإشادة في مكافحة الإرهاب العالمي، فإن جلسة اليوم فرصة لإعطاء الأولوية القصوى للعمل المناخي والبحث عن استجابات كلية للتهديدات التي يشكلها كل من تغير المناخ والإرهاب على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد،أود أن أشدد على خمسة تدابير تعتبرها نيجيريا حيوية لتحقيق ذلك الهدف.

أولا، كثيرا ما يقال إنه حيثما يكون هناك انعدام في التنمية، من المرجح أيضا أن يكون هناك انعدام في السلام. وبما أن الدول النامية هي من بين أكثر البلدان تضررا من آثار تغير المناخ، فإن توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحيوية لتحفيز النمو الاقتصادي يظل أمرا حتميا. وبالإضافة إلى ذلك، يظل تعزيز نظم العدالة الجنائية في هذه البلدان عاملا أساسيا لضمان محاسبة جميع الإرهابيين على جرائمهم. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى أن تعزز الحكومات والشركاء الدوليون التعاون في مجالات التنمية لمنع الإرهاب والجماعات الإرهابية من استغلال أوجه القصور في الحكومات.

ثانيا، يظل التعاون الدولي في مجال التصدي لتغير المناخ ومكافحة الإرهاب أمرا حيويا لضمان الأمن العالمي، ويتطلب استجابة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل التنفيذ المتكامل والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على أساس ركائزها الأربع، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة مسؤولية مواصلةدعمها المقدم لجميع الدول الأعضاء في تحقيق تلك الأهداف.

ثالثا، ينبغي تعزيز الدعم المتعدد الأطراف للجهود الإقليمية الرامية إلى كبح تهديدات الإرهاب، ولا سيما في منطقتي الساحل

وحوض بحيرة تشاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتين سرعان ما أصبحتا بؤرتينلانعدام الأمن. ويمكن أن يكفل ذلك تلقي أشكال التعاون، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للدعم الخارجي الكافي لبناء القدرات ووضع الحلول المناسبة لتحييد تهديد حركة بوكو حرام وتنظيم داعش في مقاطعة غرب أفريقيا وغيرها من الجماعات الإرهابية في المنطقة بشكل فعال.

رابعا، هناك حاجة إلى تعزيز القدرات وبناء الخبرات في جميع أنحاء الأمم المتحدة بشأن تزايد الترابط بين آثار المناخ والنزاعات العنيفة. ويمكن لهذه المعرفة أن تساعد على تعزيز الأثر الهائل بالفعل لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. وبما أن معظم تلك البعثات تعمل بالفعل في بيئات نزاع تواجه تحديات بسبب فقدان التنوع البيولوجي أو التصحر أو غيرها من القضايا المتصلة بتغير المناخ، ينبغي أن تؤدي هذه المعارف إلى إنشاء آليات مصممة خصيصا لبناء سلام دائم وتجريم التطرف.

أخيرا، وعلى الرغم من المساهمة المنخفضة في انبعاثات غازات الدفيئة والاحترار العالمي، فإن العديد من البلدان الأفريقية هي الأكثر عرضة للظروف الجوية القاسية والكوارث الطبيعية التي تؤثر على سبل العيش. وتتفاقم الآثار بسبب النمو السكاني السريع والاقتصادات الهشة والاعتماد الكبير على الأمطار في الزراعة وضعف القدرة على التكيف مع المناخ. وعلى خلفية الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي اختتمت مؤخرا في غلاسكو، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بوعودها بحشد ١٠٠ مليار دولار سنويا لدعم العمل المناخي في البلدان النامية. وربما يمضي ذلك بعيدا لتوفير مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها لتدابير التكيف مع تغير المناخ مثل نظم الإنذار المبكر في العديد من المناطق المتأثرة بالمناخ، لا سيما في القارة الأفريقية.

ختاما، نظرا لعدم حصانة أي دولة أو منطقة في العالم تماما من آثار تغير المناخ أو الإرهاب، فإننا ندعو إلى اتباع نهج موحد وشامل من خلال شراكات أقوى وجهود عالمية معززة للتصدي لهذه التحديات. علاوة على ذلك أود أن أكرر تصميم نيجيريا الثابت على تحقيق أهدافها المناخية كوسيلة لتخفيف المشقة التي لا توصف وتحسين السلام والأمن في نيجيريا والمنطقة دون الإقليمية وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين)**:** بدايةً يطيب لي أن أرحب بترؤس فخامة الرئيس محمد بازوم، رئيس النيجير، وأن أتوجه بالشكر إلى الوفد الدائم للنيجر على عقد هذه الجلسة المعنية بمناقشة موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: الأمن في سياق الإرهاب وتغير المناخ“. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش وإلى مقدمي الإحاطات على مساهماتهم اليوم.

يعد الإرهاب من أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ويعمل على التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تسبب أو تزيد من حالات انعدام الأمن والاستقرار وتستهدف مكتسبات الدول والشعوب وتعيق تحقيق التقدم والازدهار.

تواصل مملكة البحرين جهودها في محاربة هذه الآفة الخطيرة التي استشرت وأصبحت تشكل تهديدا عالميا، حيث دأبت مملكة البحرين على التنسيق الدائم والمساهمة الفاعلة مع مختلف الدول في كل ما من شأنه مكافحة ا لإرهاب وعمليات تمويله، من ذلك الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، بالإضافة إلى مشاركة مملكة البحرين ودعمها لجهود التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي.

وتجدد مملكة البحرين التزامها بتطبيق مختلف القرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، وتحرص دائماً على تقديم تقاريرها الدورية التزاماً بقرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، والعمل على تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ (القرار ٢٨٨/٦٠) وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تولي مملكة البحرين، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، اهتماماً بالغاً لتغير المناخ، مؤكدة على أنه تحدٍ عالمي يستوجب حلولاً عالمية جماعية. ولقد بادرت مملكة البحرين باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ وذلك على الرغم من أن نسبة الانبعاثات فيها لا تتجاوز ٠,٠٧ في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية، وهي دولة تتأثر بارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر.

إن بلدي من خلال رؤيته ٢٠٣٠ الاقتصادية رسم خُططاً متكاملة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، واعتمد مؤخراً سلسلة من المبادرات لإزالة الكربون، لا سيما من خلال زيادة أشجار نبات القرم بأربعة أضعاف، ومضاعفة عدد الأشجار بشكل عام، والاستثمار المباشر في تقنيات احتجاز الكربون.

كما أيدت مملكة البحرين "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية الشقيقة، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وأعربت عن دعمها للمبادرات التي تم التوافق عليها خلال قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر. وأعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في قمة غلاسكو المعقودة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عن التزام مملكة البحرين بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٦٠ م، وموافقة مملكة البحرين على أربع مبادرات عالمية رئيسية في مجال التغير المناخي وهي مبادرة التحالف العالمي للمحيطات، والتعهد العالمي بشأن غاز الميثان، ومبادرة الحكومة الخضراء، ومبادرة الإمارات الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول ٢٠٥٠، دعماً منها للتعاون الدولي والعمل الحثيث في مواجهة التحديات، والتزاماً بتنفيذ كل ما من شأنه تحقيق الأهداف المناخية التي تساهم في حماية كوكب الأرض وضمان مستقبل أكثر أماناً وجودة للأجيال القادمة.

ختاماً، تتطلع مملكة البحرين إلى الاستماع إلى وجهات النظر بشأن مكافحة الإرهاب والمخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ في إطار صون السلام والأمن الدوليين، والعمل على تعزيز التعاون الد ولي للتصدي لهذه التحديات خاصة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وتأمل من خلال مناقشات هذه الجلسة الجارية الوصول إلى مفهوم أوضح حول العلاقة بين الإرهاب وتغير المناخ، وتؤكد مملكة البحرين على دعمها لأي توافق دولي في هذا الشأن نحو تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار لشعوب ودول العالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ جمهورية النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أقدر عقد جلسة اليوم الرفيعة المستوى.

لقد كان مجلس الأمن في طليعة الاستجابة الدولية الموحدة لمكافحة الإرهاب كما رأينا في المعيارين المرجعيين الذين حُدّدا في القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢٥٦٠ (٢٠٢٠) وقد اعتمد آخرهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ولكن يجب أن نلاحظ أن شكل الإرهاب قد أصبح معقدا جدا وأن جذوره قد تجاوزت نشر الأيديولوجية الدينية أو السياسية. وأصبح الإرهاب آلية للحكم ونشاطا اقتصاديا مربحا للبعض. إن هذه الظاهرة وطريقة عملها الجديدة هما ما يجب أن نعترف بهما وأن نتخذ موقفا أكثر استباقية في كبح جماحهما.

وما تزال آفة الإرهاب تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين ما دامت عوامل تأجيجه وكذلك العوامل المضاعفة لخطره لم يتم التصدي لها بعد، بينما أصبح تغير المناخ من أكبر العوامل المضاعفة للخطر. ويعدُّ التداخل بين تغير المناخ والإرهاب بعدا حاسما في الصلة بين المناخ والأمن وينبغي تقييمه ومناقشته ومواجهته باستجابة عالمية موحدة. وهي صلة دورية ومعقدة تؤدي فيها الكوارث الطبيعية إلى تفاقم أوجه الضعف الهيكلية والاجتماعية القائمة وتزيد من الضغط على الصلة الهشة أصلا بين الموارد والاضطرابات المدنية.

وكثيرا ما يقترن السلام والأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أن السلام كان ينظر إليه تقليديا على أنه عدم نشوب الحرب عرّف القرار ١٤/٤٦ المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩١ السلام بمعنى أكثر إيجابية لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونزع السلاح وحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة للجميع باعتبارها شروطا لا غنى عنها لبناء مجتمعات سلمية.

يشكّل الأمن نظرا لتطابقه المتأصل تحديا كبيرا من حيث الكشف عن أي معنى معياري أو قانوني نهائي، بيد أنه لا شك في الآثار القانونية للأمن. وغالبا ما تسود الاعتبارات الأمنية عند سن القوانين وتنفيذها. وفيما يتعلق بالنظام القانوني الدولي، لا ينظر إلى الأمن عادة على أنه مبدأ قانوني بل ينظر إليه إلى جانب السلام على أنه الغرض الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة والمنظمة التي أنشئت بموجبه. وأعلنت محكمة العدل الدولية أنَّ:

”إن المكانة الرئيسية التي تعزى إلى السلم والأمن الدوليين أمر طبيعي ما دام تحقيق الأغراض الأخرى يعتمد على تحقيق ذلك الشرط الأساسي“.

وبالتالي لا يمكن تحقيق التقدم بدون السلام.

وفي حين أن هذا التعريف واسع النطاق ومفتوح للسلام، ربما يكون الأمن أكثر صعوبة ولم يكن موضوع تعريف أو توضيح رسمي من جانب الأمم المتحدة. ووفقا للأكاديميين فإن مفهوم الأمن حذق جدا من الناحية السياسية ويتسم فهمه بالضعف فضلا عن أنه مثير للجدل إلى حد كبير. وبصفة عامة، فإن الأمن يعني غياب التهديدات للدول والجماعات والأفراد، وينطوي على أساليب لتحقيق شرط الأمن من خلال التدابير الهادفة إلى منع وقوع التهديدات تماما.

وعندما يُجري المرء تحليلاً قانونياً دولياً، فإنه يميل إلى التركيز على مبادئ الميثاق، المنصوص عليها في المادة ٢، التي تشمل المبادئ المنطبقة على الأمم المتحدة بشأن المساواة في السيادة وعدم التدخل وواجبات الدول، ولا سيما الالتزام بتسوية المنازعات سلمياً وواجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

بيد أن المادة ١ مهمة للقانون الدولي على نطاق أوسع لأنها تحدد الغايات – التي يمكن القول إنها القيم التي تهدف منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيقها والتمسك بها. ويجدر بنا النظر في الفقرة ١ من المادة ١ بمزيد من التفصيل لأنها تقتصر على وضع الأمن – جزئياً في رأيي – في إطار القانون الدولي بواسطة الإعلان بأن صون السلم والأمن يمكن تحقيقه من خلال اتخاذ التدابير الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، والتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

إن احتمال اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات أمنية لا يَحُدها القانون الدولي، كما يقول أحد الأكاديميين، هو بمثابة خيط أحمر يسري خلال الميثاق برمته. أولاً، هناك مبدأ ينص على ألا تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية، ولكن ذلك لا يمس بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. ثانياً، إن حظر استخدام القوة لا يسمح إلا باستثناءين: الدفاع عن النفس، والإجراء العسكري المتخذ لمكافحة الأخطار التي تهدد السلم وتخرقه على النحو الذي يأذن به مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. ويبدو أن مضمون الميثاق، للأسف، يعطي الأفضلية للأمن على القانون، ولا سيما الأمن من النوع القسري الجماعي الوارد في الفصل السابع.

إن تحقيق السلم والأمن هو علّة وجود الأمم المتحدة، وإنفاذ القانون الدولي أمر ثانوي بالنسبة لذلك.

وأودّ أن أقول كلمة مختصرة فيما يتعلق بالأمن وتغير المناخ. إن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان تغير المناخ مسألة أمنية. وفي أواخر الثمانينيات، كان يُنظر إلى تغير المناخ على أنه يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الحرب النووية العالمية. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٣/٢٨١ المتعلق بتغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وأسفر القرار عن تقرير أعده الأمين العام (A/64/350) يحدد خمسة جوانب تعتبر ذات تأثير على الأمن.

الجانب الأول هو الضعف. ويذكر التقرير أن تغير المناخ يهدد الأمن الغذائي والصحة البشرية، ويزيد احتمال تعرض الإنسان للظواهر المناخية المتطرفة.

والثاني هو التنمية. ويذكر التقرير أن تغير المناخ أدى إلى عكس مسار عملية التنمية وتفاقم حالة الضعف وتقويض قدرة الدول على المحافظة على الاستقرار.

والثالث هو القدرة على التكيف والأمن. ويذكر التقرير أن الهجرة والتنافس على الموارد الطبيعية وغيرهما من الاستجابات تزيد من خطر وقوع صراع داخلي.

رابعاً، يتناول التقرير انعدام الجنسية، حيث تترتب على ذلك تداعيات تتعلق بالحقوق والأمن والسيادة تنجم عن فقدان كيان الدولة بسبب زوال الإقليم.

وأخيراً، يتناول التقرير الصراع الدولي في سياق أنه قد تكون هناك تداعيات بالنسبة للتعاون الدولي تنشأ عن تأثير تغير المناخ في الموارد الدولية غير المرسمة الحدود.

ولذلك فإن تغير المناخ جعل العالم يواجه مشاكل لم يسبق لها مثيل. ويمكن أن يؤثر على حياة الأفراد الذين يعيشون في المناطق الساحلية أو على مُزارع يعتمد على الأمطار. ويمكن أن يؤثر على الأمن القومي عن طريق تعطيل سبل العيش، وأن يؤدي إلى التشريد والهجرة، وأن يزيد النزاع على الموارد المحدودة وممتلكات الناس واقتصاد الدولة وسلامتها. وشهدنا في بعض مناطق العالم حالات أدى فيها فقدان سبل العيش التقليدية إلى زيادة في تكلفة البحث عن الفرص البديلة مما يدفع إلى التفكير في إمكانية الانتماء إلى الجماعات المسلحة، وشهدنا زيادة في عدد الشباب الذين ينظرون إلى إمكانات الجماعات الإرهابية والمتمردين على أنها توفر مصدراً بديلاً للدخل.

إن زيادة نشاط المتمردين يغذي الانهيار البيئي وفقدان الزراعة والبنية التحتية وتدهور الموارد الطبيعية والتصحر، ما يخلق بيئة من الاضطراب الداخلي والهجرة وانعدام الجنسية وينتهي الأمر بالنزاع على الموارد الشحيحة.

ومن الضروري فهم الأسباب الجذرية وكفالة عدم التقليل من شأن تأثير تغير المناخ لكفالة سلام عالمي طويل الأمد. فالإرهاب وتغير المناخ ليسا تهديدين منعزلين للبشرية، بل هما مظهران مختلفان لنفس التهديد المبني على الخوف البشري وانعدام الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً وقبل كل شيء أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة في وقتها المناسب بشأن الأمن وتغير المناخ.

وكما يبرز تقرير الأمين العام المعنون ”خطتنا المشتركة“ (A/75/982)، يُسهم تغير المناخ في عدم الاستقرار ويُضر بسبل العيش والحصول على الموارد ويؤثر في اتجاهات التنقل البشري. وقد شهدنا تلك الاتجاهات في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في منطقة الساحل الأفريقي حيث أثّر تغير المناخ على الناس، وتكافح المجتمعات المحلية من أجل كسب عيشها وغالباً ما تقع في أيدي الجماعات الإرهابية، وفي البلدان الجزرية الصغيرة حيث يمكن لظاهرة جوية شديدة أن تهدد وجود الشعب والدولة في حد ذاته، مما يؤدي إلى نزوح عشرات الآلاف من المهاجرين.

ونحن الآ متفقون على أن تغير المناخ، في معظم المناطق المتضررة من النزاعات، حيث تجري أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، يزيد من تفاقم الأوضاع الهشة أصلاً في الميدان. ولذلك بات من الضروري، منعاً لنشوب النزاعات ومن أجل إعادة بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، أن نأخذ في الاعتبار العوامل المتصلة بتغير المناخ وأن نبني قدرة أكبر على الصمود أمامها. وبذلك نحتاج بصفة خاصة إلى أن نهتم بكيفية استغلال الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة المتطرفة لهذه الحالات والتصدي لتلك الأعمال على النحو المناسب.

وفي هذا الصدد، تعتقد كوريا أن هناك حاجة إلى نهج شامل للأمم المتحدة لمعالجة العلاقة بين المناخ والأمن، بما في ذلك المشاركة النشطة لمجلس الأمن. وتؤيد كوريا عمل آلية الأمن المناخي وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن. ونرحب أيضاً بفكرة أن يقدم الأمين العام تقارير منتظمة عن هذه المسألة إلى المجلس.

ولكي نتصدى بشكل أفضل للخطر المناخي الذي يتهدد الأمن، نحتاج إلى معالجة السبب الجذري نفسه، أي تغير المناخ. وفي الشهر الماضي، اتخذنا خطوة مهمة في غلاسكو. إلا أن العلم يخبرنا بأن ذلك لا يكفي. فيجب أن نسعى إلى تحقيق أهداف أعلى وأن نفعل المزيد للحد من الانبعاثات والحد من ارتفاع درجات الحرارة على وجه السرعة. وما فتئت كوريا تعجل بجهودها في هذا الصدد. وفي العام الماضي، وفي خضم الجائحة، أعلنّا أن عام ٢٠٥٠ سيكون العام الذي نحقق فيه تحييد أثر الكربون. وفي هذا العام، أنشأنا لجنة رئاسية بشأن تحييد أثر الكربون وسننا قانوناً إطارياً للنمو الأخضر وتحييد أثر الكربون. وبعد مناقشات مكثفة مع جميع الجهات المعنية، أعلنت كوريا هذا العام عن مساهمتها المعززة المحددة وطنياً في عام ٢٠٣٠ بخفض الانبعاثات بنسبة ٤٠ في المائة عن مستواها في عام ٢٠١٨.

وسيشكل تغير المناخ على نحو متزايد تهديداً للسلم والأمن العالميين. ويحتاج مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن العالميين، إلى زيادة مشاركته في هذه المسألة. واعترافاً بأهمية الصلة بين تغير المناخ والأمن العالمي، انضمت كوريا مؤخراً إلى فريق أصدقاء المناخ والأمن. وفي ضوء ذلك، يسعدنا أيضاً أن نشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن، الذي قدمته النيجر وأيرلندا.

وجمهورية كوريا، بوصفها مرشحة لعضوية المجلس للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، مستعدة لتوحيد جهودها في الإجراءات العالمية للتصدي للتهديدات الأمنية القائمة والمحتملة، بما في ذلك تغير المناخ. ولن ندخر جهدا لتعزيز السلم والأمن العالميين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها هذا الشهر، نود أن نتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للتنويه بعمل المكسيك خلال رئاستها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

في البداية، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد من جديد في بيانها على مسألتين أساسيتين، هما رفضها القاطع للإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، والتزامها الراسخ بمكافحة تغير المناخ. ونتفق على أن احتدام هاتين الآفتين في السنوات الأخيرة، كما أشير إليه في الورقة المفاهيمية المعدة لتوجيه مداولات هذه المناقشة (انظر S/2021/988)، يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أن الإرهاب الدولي يمثل اليوم أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. فالأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية تهدد السلامة الإقليمية للدول ووحدتها السياسية، وتسعى في الوقت ذاته إلى توليد الإرهاب وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية وتقويض نظامها الدستوري. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض استغلال الجائحة الحالية لارتكاب أعمال إرهابية، ونكرر التأكيد على أن استخدام الإرهاب والعنف لتعزيز الإطاحة بالحكومات الشرعية أمر غير مقبول بشكل واضح.

وفي حين أن تغير المناخ - الذي تسارعت عواقبه في الأشهر الأخيرة - يشكل من جانبه تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء، فإن لهذه الظاهرة تأثيرا كبيرا على بلدان الجنوب، ولا سيما على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا نصر، في ذلك الصدد، على ضرورة الامتثال الكامل للالتزامات ذات الصلة في ذلك المجال، بما في ذلك الركائز الثلاث في استجابتنا المشتركة للاحترار العالمي، ومراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها دائما.

ونشدد كذلك على أن التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية له آثار خطيرة على الإجراءات المناخية، حيث إنها تقوض، في جملة أمور، تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والجهود الرامية إلى التكيف مع أوجه التكنولوجيات والتخفيف من آثارها وتمويلها وحيازتها ونقلها.

ونتفق على أنه في حالات النزاع المسلح أو ما بعد النزاعات، قد تمثل الآثار الضارة لتغير المناخ تهديدا إضافيا يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة في الميدان. ومع ذلك، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء محاولات

إضفاء الطابع الأمني على هذه المسألة الحساسة التي تهمنا جميعا، دون استثناء، من خلال معالجتها من قبل مجلس الأمن، الذي يتمتع بولاية واضحة لضمان اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فورية وفعالة في الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، إذا ما تم تعزيز هذه الممارسة، فإنها ستفتح الباب أمام التذرع بالمسائل المتصلة بتغير المناخ بغرض إدراج بلدان معينة في جدول أعمال هذا الجهاز لدوافع سياسية بحتة من الواضح أنها لا تتماشى مع تلك المنصوص عليها في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، نؤكد من جديد أنه يجب معالجة تغير المناخ من خلال التعاون والعمل المتضافر؛ أي في إطار تعددية الأطراف وتحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل ضمان المشاركة الواجبة للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي المحفل الرئيسي لمناقشة هذه المسألة الهامة ومعالجتها بصورة شاملة، تمثلان منبرين أكثر شمولا للتوصل إلى توافق في الآراء واعتماد القرارات، بصورة مشتركة وعلى قدم المساواة، على مسار العمل الذي يتعين اتباعه من أجل تحقيق الأهداف التي وضعناها معا.

وختاما، نكرر ما قاله الأمين العام فيما يتعلق بأنه لا يوجد كوكب بديل. ولهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك خيار آخر سوى العمل الجماعي بشعور من الإلحاح لجعل العدالة المناخية حقيقة واقعة الآن، دون حسابات سياسية أو أمور تافهة. وفنزويلا عازمة على مواصلة المشاركة بنشاط وبشكل بناء لتحقيق تلك الغاية، ولكننا نحذر من مخاطر إدراج المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. فمن ناحية، لن تقدم شيئا للمساهمة في الجهود الجارية لمعالجة أزمة المناخ. ومن ناحية أخرى، ستعمل على ترسيخ ممارسة الجهاز المتمثلة في اغتصاب وظائف لا تدخل في نطاق اختصاصه من خلال الإصرار على معالجة مسائل تتجاوز السلطات التي يخولها له الميثاق التأسيسي لمنظمتنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*)**:** أود في البداية أن أشكر جمهورية النيجر على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن المسألة الحاسمة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين في سياق الإرهاب وتغير المناخ، وأرحب بحضور فخامة السيد محمد بازوم رئيس جمهورية النيجر في وقت سابق اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية النيجر الشقيقة على مساهماتها البالغة التقدير بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وهو أمر يشرف قارتنا الأفريقية. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة للغاية.

يقع المغرب في منطقة تظهر بوضوح الترابط بين تغير المناخ والأمن والتنمية المستدامة. فالقارة الأفريقية ومنطقة الساحل بشكل خاص تعانيان بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ، التي لم تسهم فيها بأي شكل تقريبا.

وفي هذا السياق، يلتزم المغرب التزاما كاملا بمواصلة الدينامية التي أطلقت في مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول بهدف التوصل إلى اتفاق قاري بشأن مشروع طموح ومحدد عبر وطني يتماشى مع المبادئ التوجيهية لصاحب الجلالة محمد السادس. وسيواصل المغرب تقديم الدعم السياسي والمالي والتقني في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع لجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدول النامية غير الساحلية.

وفيما يتعلق بمختلف المسائل البيئية الناجمة عن تغير المناخ، هناك أيضا علاقة سببية تزداد وضوحا بين تغير المناخ وارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار وانتشار آفة الإرهاب في بعض المناطق. والواقع أن تغير المناخ في عدة مناطق يشكل عاملا مضاعفا للخطر، لأنه يزيد من تفاقم أوجه الضعف بسبب ندرة الموارد. وقد أدى نقص الموارد الاقتصادية نتيجة لفقدان سبل العيش التقليدية إلى خلق أرض خصبة للتجنيد من جانب الجماعات الإرهابية والمسلحة،

ولا سيما بين الشباب. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتصرف المجتمع الدولي حيثما يشكل تغير المناخ تهديدا للسلم والأمن الدوليين من خلال خلق حالات نزاع أو مسائل أمنية.

ويجب على الأمم المتحدة، من خلال التزامها باتخاذ إجراءات في الميدان، أن تعالج الحالات المتزايدة التعقيد والتهديدات غير المتكافئة. ويؤكد ذلك من جديد ضرورة مراعاة تلك التهديدات كجزء من عمليات حفظ السلام وأساليب عملها. وفي سياق مكافحة التهديدات غير المتكافئة، من المهم تعميق الحوار الثلاثي بشأن التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل تحسين تنسيق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحديد ولاياتها وكفالة الاستخدام السليم للموارد. وعلاوة على ذلك، يجب أن تقلل بعثات حفظ السلام من أثرها البيئي وأن تدعم البلدان المضيفة في مبادراتها البيئية.

ويسعى المغرب، بوصفه بلدا مساهما بقوات، إلى ضمان أن يكون لمشاركته في بعثات حفظ السلام أثر بيئي محدود يتماشى مع أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة للبعثات في الميدان. ونشيد بالنتائج الإيجابية التي تحققت مع استكمال المرحلة الأولى لتحقيق تلك الغاية.

وفي هذا الصدد، اعتمدت القوات المسلحة الملكية المغربية استراتيجية وطنية، والتي تتعلق التدابير الواردة فيها بجميع الوحدات المغربية المنتشرة في الميدان في إطار عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، استفادت الوحدات المغربية أيضا من وحدات تدريبية محددة لزيادة الوعي بين ذوي الخوذ الزرقاء بمسؤوليتهم البيئية.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، جزيل الشكر على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): نشعر بارتياح كبير للقيادة المستمرة للنيجر طوال رئاستها لمجلس الأمن، وكذلك لجهود أيرلندا، للإبقاء على الاهتمنا والإجراءات بشأن المناقشة المتعلقة بالمناخ والأمن داخل مجلس الأمن.

في الدورة السادسة والعشرين التي اختتمت مؤخراً لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تركز اهتمام العالم على رقم واحد – ١,٥ درجة مئوية. لقد غادرنا غلاسكو وكلنا أمل في الالتزام بهدف ١,٥ درجة مئوية، لكن هذا الأمل معلق بخيط رفيع. إن تأمين نسبة ١,٥ درجة مئوية هو، إلى حد بعيد، أهم استثمار للسلام والأمن يمكن للعالم أن يقدمه اليوم. الأمر بهذه البساطة، لأن أعضاء مجلس الأمن يدركون تمامًا أنه حتى عند درجة حرارة ١,٢ درجة مئوية، فإن غالبية تدخلات المجلس في مجال السلام هي مشاركات تشكل فيها أزمة المناخ بالفعل وتفاقم وتحدد معالم النزاع التي يحاول حفظة السلام التابعون لنا معالجتها.

ولذلك يجب أن تساعد المناقشة التي جرت بعد ظهر هذا اليوم في مجلس الأمن على بناء القدرة على التكيف مع المناخ بطرق تعزز السلام والاستقرار، بدلاً من أن تؤدي إلى التقاعس عن العمل، وهو ما قد يؤجج النزاع وعدم الاستقرار، بل الانهيار المحتمل للدولة. هذا هو الأمر معروض على المجلس – لا أكثر ولا أقل.

على مدار اليوم وأثناء المناقشات السابقة بشأن تغير المناخ والأمن، شاطرت العديد من الدول تجاربها مع مجلس الأمن. أظهر بلد تلو الآخر دليلاً على أن الكوارث المناخية المتكررة، مع تغير المناخ البطيء، تعمل على تحويل المناطق المستقرة إلى مناطق تواجه الآن حالة عدم استقرار وهشاشة متزايدة وتكثيفًا للنزاع.

واليوم سمعنا أيضا عن ظهور أسلحة حربية جديدة. يمكن للمرء أن يعتقد أن تلك الأسلحة الجديدة ستكون أسلحة إلكترونية أو أسلحة عالية التقنية، لكن الأمر ليس كذلك. وأبرزت أزمة المناخ أسلحة حرب جديدة – أي الوصول الانتقائي إلى موارد المياه الشحيحة بشكل متزايد والأراضي الخصبة والمنازل غير المتضررة بارتفاع مستوى سطح البحر.

كما نشهد اتجاهات إيجابية قوية، مثل قيام تدخلات مجلس الأمن لحفظ السلام وذوي الخوذ الزرق بالاستثمار في إزالة الشوائب من البحيرات وأنظمة الأنهار بغية تحقيق السلام والأمن. ويقوم البعض ببناء حلول قائمة على الطبيعة لحماية المجتمعات من ارتفاع مستوى

سطح البحر، مما يساعد على استعادة السلام والاستقرار. ونأمل أن تؤخذ تلك الدروس في الحسبان أيضا عندما ننظر في مشروع القرار المعروض على المجلس.

إن مجلس الأمن عند مفترق طرق مهم. إن الطريقة التي سيمضي بها مجلس الأمن قدما بنصيحة العديد من الدول الأعضاء في الجمعية العامة ستشكل مدى نجاح العالم في الاستجابة للتهديدات المتزايدة والمتنوعة للسلم والأمن داخل المناطق وفيما بين البلدان ومدى موضوعيتها.

وأود أن أنقل إلى مجلس الأمن رسالتين مهمتين من قادة فيجي والمحيط الهادئ.

أصدر قادة فيجي وجزر المحيط الهادئ، في آخر اجتماع لهم، بيانا لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠٢١، يشير إلى أن منطقتنا البحرية والحقوق والاستحقاقات الناشئة عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ستستمر في التطبيق دون تخفيض، بغض النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. هذا هو ما يقوم به قادة جزر المحيط الهادئ في أعمال مجلس الأمن

ويأتي هذا البيان في أعقاب إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي، الذي يؤكد فيه قادتنا ما يلي:

”لا يزال تغير المناخ يشكل أكبر تهديد منفرد لسبل عيش وأمن ورفاه شعوب المحيط الهادئ.“

وأؤكد أن الإعلان لا ينص على أن تغير المناخ هو ثاني أهم تهديد أو أحد التهديدات الرئيسية، بل يشير بوضوح أنه أكبر تهديد منفرد.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالارتياح ونرحب بمشروع القرار الذي شاركت في تقديمه النيجر وأيرلندا وقدم إلى مجلس الأمن للنظر فيه، ونحث على اعتماده في أسرع وقت. إن النص المعروض على المجلس يقدم طريقة عملية للمضي قدما ونقطة انطلاق جيدة.

لدي ملاحظتان أخيرتان أشاطرهما.

أولا، لم تكن أي من دول المحيط الهادئ الصغيرة أعضاء في المنظمة عندما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة، لأننا لو كنا كذلك، لساعدنا الأمم المتحدة على وضع أطر للمناقشات الأمنية بشكل مختلف. ولم يسبق في أي وقت من تاريخ مجلس الأمن الممتد ٧٥ عاما أن جلست إحدى جزر المحيط الهادئ في المجلس، ولكننا ذكرنا أمام المجلس في كل فرصة أننا نرى الأمن والسلام بشكل مختلف عن الآخرين. وعلى مدار ٣٠ عامًا، قلنا باستمرار أن تغير المناخ هو التهديد الأكثر استمراراً والأكثر خطورة على السلام والأمن. وقد كررنا تلك الرسالة أمام المجلس مرارا في كل فرصة ومناسبة.

ثانيا، إن مجلس الأمن أمامه الخيار. يمكنه أن يتخذ خطوة مدروسة وصغيرة وضرورية للمضي قدما باعتماد مشروع القرار قيد النظر. وبذلك، فإن المجلس سيقول لنا ولجماعاتنا وأبناء شعبنا، الذين يواجهون معاناة في الانتقال المستمر، إنه أيضًا مجلس أمنهم يعمل لصالحهم. وسيخبر المجلس الآلاف من سكان جزر المحيط الهادئ اليوم – في جزر مارشال، وفي كيريباس، وجزر سليمان، وفي بابوا غينيا الجديدة – الذين غمرت المياه منازلهم لأول مرة في واحدة من أندر موجات المد والجزر، بأنه أيضا مجلس أمنهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد بيليبينكو (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تشاطر بيلاروس المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء موضوع المناقشة المفتوحة اليوم، أي مكافحة الإرهاب والتغلب على تغير المناخ. وبيلاروس مشاركة نشطة في مكافحة هذه المسائل، سواء كجزء من جهودها الوطنية أو على الساحة الدولية. ولا جدال في أن الأمرين من المسائل الدولية والتي تتجاوز الحدود الوطنية على حد سواء. وفي هذا السياق، تحث بيلاروس على زيادة التعاون والتعاضد الدوليين لمكافحة الإرهاب وتغير المناخ بفعالية وكفاءة.

وعلى نفس المنوال، فإننا ننظر إلى مسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية على أنها مجرد واحدة من العديد من القضايا والعوامل التي

لها تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن الدولي. وهذا الموضوع متعدد الأبعاد ويختلف باختلاف الظروف المناخية والبيئية الفريدة في كل بلد، حيث يتخذ شكل التصحر في مكان ما، والفيضانات وأمواج تسونامي في مكان آخر، والزلازل في مكان ثالث، واختفاء أشجار المانغروف في مكان رابع ، إلى آخره. ولذلك هناك استحالة في اتباع نهج عام. وبدلا من ذلك، يتطلب ذلك نهجا فرديا ومساعدة على أساس طلبات كل دولة. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أهمية اتخاذ الإجراءات بموافقة الحكومات الوطنية للدول المستفيدة.

وتعتقد بيلاروس أيضا أن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بحاجة إلى تعزيز قدراتها الوطنية للتغلب على المشاكل التي تواجهها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نعمل معا لتيسير الحصول على التكنولوجيا والتعليم والتمويل، من بين أمور أخرى.

ويساورنا القلق من أن التركيز على تغير المناخ في عمل مجلس الأمن قد يعني إهمال مئات العوامل الأخرى التي تؤثر على الأمن وعدم الاستقرار الدوليين. وقد يكون للحصول على اللقاحات والفقر والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على فرادى الدول وحقوق المرأة وحماية الأطفال وغيرها من الموضوعات تأثير مساو أو حتى أكبر على السلام والأمن في حالات معينة.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن يجب أن تظل هي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والقضاء عليها. كما أن تركيز عمل المجلس على تغير المناخ سينتهك أيضا مبدأ تقسيم المسؤوليات والمهام بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية المهام. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الاستفادة من الإمكانات الكاملة للآليات القائمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمشاركة في عمل أكثر نشاطا في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وغير ذلك من المحافل المتخصصة لمعالجة تغير المناخ على وجه التحديد.

بيلاروس مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وهي مستعدة للتعاون مع جميع الدول بشأن هذه المسائل في جميع المحافل سعيا إلى إيجاد حلول مقبولة للطرفين للمسائل التي تشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراغيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبالبعثة الدائمة للنيجر لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن صون السلم والأمن الدوليين في سياق الإرهاب وتغير المناخ.

يتسبب الاحترار العالمي اليوم في كوارث طبيعية شديدة في جميع أنحاء العالم، مثل الجفاف والأعاصير والحرارة الشديدة والحرائق والأمطار الغزيرة والفيضانات، التي تشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي. وتبذل حكومة أوزبكستان جهودا متواصلة للتصدي لتغير المناخ، أحد الشروط الأساسية الهامة لصون السلم والأمن الدوليين.

وكما لاحظ رئيس أوزبكستان شافكات ميرزيوييف، يشعر كل بلد اليوم بالآثار المدمرة لعواقب تغير المناخ، وتشكل هذه العواقب السلبية تهديدا مباشرا للتنمية المستقرة في منطقة آسيا الوسطى. ويحذر العلماء من أنه إذا استمر الاحترار العالمي بالوتيرة الحالية، فإن متوسط درجة الحرارة في العالم سيتجاوز نسبة درجتين مئويتين، وفي آسيا الوسطى يمكن أن يكون هذا المؤشر أعلى من ذلك بكثير. وفي هذا الصدد، ترحب أوزبكستان بنتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد مؤخرا، والذي أسفر عن الاتفاق على ميثاق غلاسكو بشأن المناخ للمناخ للإبقاء على الاحترار في نسبة ١,٥ درجة مئوية ووضع الصيغة النهائية للعناصر المعلقة لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولا تزال أوزبكستان، من جانبها، ملتزمة التزاما راسخا بالتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتتوخى على وجه الخصوص مضاعفة كفاءة اقتصادنا بحلول عام ٢٠٣٠ بزيادة حصة الطاقة المتجددة بنسبة

٢٥ في المائة وتطوير وسائل نقل نظيفة بيئيا. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدنا استراتيجية وطنية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح رئيس أوزبكستان، خلال المناقشة العامة التي جرت في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، وضع ميثاق بيئي عالمي يرمي إلى إرساء الأسس لسياسة بيئية جديدة للأمم المتحدة.

كما يؤدي تغير المناخ إلى تقلص الموارد المائية الشحيحة أصلا في مختلف أنحاء العالم، مما يصبح مصدرا محتملا لعدم الاستقرار. وتؤيد أوزبكستان التعاون في مجال الموارد المائية على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والمنفعة المتبادلة وحسن النية بروح حسن الجوار والتعاون.

ووفقا لبعض التوقعات، يتوقع أن تنخفض الموارد المائية في حوضي النهرين الرئيسيين في آسيا الوسطى، سير داريا وأمو داريا، بنسبة تصل إلى ٥ في المائة و ١٥ في المائة على الترتيب بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص المياه العذبة في المنطقة بحلول عام ٢٠٥٠ يمكن أن يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ١١ في المائة.

والطريقة الوحيدة للتصدي بفعالية للعواقب السلبية لتلك التحديات هي زيادة الثقة والتفاهم المتبادلين وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون. وفي هذا الصدد، تبذل بلدان آسيا الوسطى جهودا متضافرة في هذا الاتجاه. وعلى وجه الخصوص، وبمبادرة من رئيس أوزبكستان، اشتركت بلدان آسيا الوسطى في إنشاء برنامج الاجتماعات الاستشارية لرؤساء الدول لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بمنطقتنا مناقشة بناءة بهدف صون السلام والأمن في آسيا الوسطى. وخلال الاجتماع الاستشاري الثالث، المعقود في آب/أغسطس، دعا رئيس أوزبكستان إلى وضع برنامج إقليمي – خطة خضراء – لآسيا الوسطى، تسهم في تكيف بلدان المنطقة مع تغير المناخ.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان اليوم تهديدات عابرة للحدود الوطنية على نحو متواصل، تتطلب تعاونا دوليا وثيقا لمكافحة ذلك الشر. وكانت آسيا الوسطى أول منطقة بدأ فيها تنفيذ شامل ومتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، ستستضيف أوزبكستان مؤتمرا دوليا في العام المقبل بعنوان "التعاون الإقليمي بين دول آسيا الوسطى في إطار خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". ونأمل أن يتيح ذلك المؤتمر فرصة جيدة لبلدان منطقتنا لتعزيز التعاون الوثيق في مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن أوزبكستان تولي أهمية كبيرة لمسائل صون السلم والأمن والتصدي لتغير المناخ، وتظل ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.